



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع : ...../2021

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: مالية مؤسسة

## مذكرة بعنوان:

### تطبيقات عقد التورق في المصارف الإسلامية - دراسة حالة مصرف إسلام ماليزيا - خلال الفترة 2016-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة (ل.م.د)  
تخصص " مالية مؤسسة "

إشراف:

بيراز نوال

إعداد الطلبة:

- بن سي عمار منيرة

- عميور روفيدة

### لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	دراعو عزالدين
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بنون خير الدين
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بيراز نوال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وعرفان

ربنا لك الحمد أما ينبغي لجلالك وجهك

وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علي

من نعم لا تحصى ... منها توفيقك إيانا لإنجاز هذا العمل المتواضع

ونتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذتنا المشرفة "**بيراز نوال**" حفظها الله وأطال في

عمرها لإشرافها على المذكرة، وعلى ملاحظاتها القيمة، وتوجيهاتها السديدة،

وتصويباتها الدقيقة، ونصائحها الطيبة ... جعل الله ذلك في ميزان حسناتها يوم

الدين

ونتقدم بالشكل الجزيل لكل من ساعدتنا وقدمت لنا العون في إنجاز هذه المذكرة

ونخص بالذكر الأستاذة "**بوفنشوسيلة**"

ونتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى إدارة وعمال معهد العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير

" جامعة عبد الحفيظ بوصوف - ميلة - "

# الإهداء

وما من كاتب إلا سيفنى ويبقى الدهر ما كتبت يداه

فلا تكتب بكفك غير شيء يسرك في القيامة أن تراه

إلى من كانت سندي في الحياة، إلى التي مهما عبرت وقلت وكتبت فلن أوفيتها حقها

إليك أيتها الغالية أُمي الحنونة " **صليحة** " حفظك الله وأطال في عمرك

إلى من منهج القوة والثقة الذي علمني معنى التحدي في الحياة، إلى أعلى مثال للصمود

مثلي الأعلى أبي العزيز " **عبد الباقي** " أطال الله في عمرك وحفظك لنا

إلى القلوب التي تفيض حنايا وجب إلى من هم سندي في الحياة

إلى أخوتي: " **علي** "، " **الحسن** "، " **الحسين** "

إلى من دعمني معنويا، شريك الحياة زوجي العزيز " **فؤاد** " دون أن ننسى

عائلته الكريمة، وإلى كل أفراد عائلتي الكبيرة

إلى الذين جمعني بهم القدر تحت رحاب العلم والأدب فكانوا نعم الإخوة والأخوات نعم الزملاء

والزميلات، إلى كل من سعدت بلقائهم وسررت بمعرفتهم في حياتي

وأخص بالذكر:

" **منيرة** "، " **يسرى** "، " **دنيا** "، " **أميرة** "، " **أمينة** "، " **نهى** "، " **سيليا** "، " **دلال** "، " **يسرى** "

إلى كل من ساعدني في إنجاز عملي هذا سواء من قريب أو من بعيد

روفيذة

# اهداء

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى أما بعد،  
إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب  
والحنان والتقاني إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر  
نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

## أمي الحبيبة

إلى من احمل اسمه بكل افتخار إلى من أعطاني ولايزال يعطيني بلا  
حدود

## أبي الغالي

حفظهما الله وأدامهما تاجا فوق رؤوسنا وأرجو من الله أن يمد ويبارك  
في عمرهما وستبقى كلماتهما نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى  
الأبد.

إلى أفراد أسرتي سندي في الحياة إخوتي

"بشرى وزوجها المولود وابنهم تميم، أيمن، تقي الدين، ميسم"

حفظهما الله

إلى من ساندني وخط معي خطواتي ويسر لي الصعاب إلى زوجي العزيز  
"اسلام"

الذي تحمل الكثير وعانى، ووقوف في هذا المكان ما كان ليحدث لولا  
تشجيعه المستمر لي

إلى زهرتي وفلذة كبدي ابنتي العزيزة "انيا" التي حرمت مني طيلة الفترة

التي قضيتها في اعداد هذه المذكرة

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي

## الملخص:

هدفت هذه الدراسة لمعالجة إشكالية عقد التورق في المصارف الإسلامية في ظل تزايد الاهتمام بهذا العقد، حيث تحاول المصارف الإسلامية التكوير في هذا العقد لتجعل منه صيغة تمويلية هامة في ساحة العمل المصرفي الإسلامي، حيث كان هدفه تمويل المشاريع الإقتصادية و الإجتماعية من خلال توفير السيولة اللازمة لتمويل الشركات و الأفراد.

و من هذا المنطق تأتي هذه الدراسة التي أجريت على مصرف إسلام ماليزيا و التي تم فيها تحليل متوسط النسب المئوية لصيغ التمويل لدى هذا المصرف خلال الفترة 2016-2020 و خلصت هذه الدراسة إلى أن مصرف إسلام ماليزيا يستخدم صيغة التورق بشكل كبير في تمويلاته.

## الكلمات المفتاحية:

المصارف الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، التورق، مصرف إسلام ماليزيا.

## **Summary**

This study aimed to address the inclusion of the Tawarruq contract in Islamic banks in light of the growing interest in this contract, where Islamic banks are trying to pelletize in this contract to make it an important financing formula in the field of Islamic banking, where its goal was to finance economic and social projects by providing liquidity crisis to finance companies and individuals.

From this logic comes this study conducted on Bank Islam Malaysia, in which the average percentages of funding formulas for this bank during the period 2016-2020 were analysed and this study concluded that Bank Islam Malaysia uses the Tawarruq formula significantly in its financing.

## **Keywords:**

Islamic banks, Islamic finance formulas, t, Islam Bank Malaysia.

## فهرس المحتويات

	شكر وعرفان
	إهداء
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الإنجليزية
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للمصارف الإسلامية</b>	
2	تمهيد الفصل
3	المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية وأسس عملها
3	المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية وأسس عملها
6	المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية
9	المطلب الثالث: ضوابط عمل المصارف الإسلامية
13	المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية
13	المطلب الأول: المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية
14	المطلب الثاني: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية

15	المطلب الثالث: الخدمات الاجتماعية للمصارف الإسلامية
18	المبحث الثالث: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية
18	المطلب الأول: صيغ التمويل طويلة الأجل في المصارف الإسلامية
20	المطلب الثاني: صيغ التمويل متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية
22	المطلب الثالث: صيغ التمويل قصيرة الأجل في المصارف الإسلامية
24	خاتمة الفصل
<b>الفصل الثاني: عموميات حول عقد التورق</b>	
26	تمهيد الفصل
27	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول عقد التورق
27	المطلب الأول: مفهوم عقد التورق
28	المطلب الثاني: التورق المصرفي و حكمه
30	المطلب الثالث: صور التورق
32	المبحث الثاني: تطبيقات عقد التورق
32	المطلب الأول: آلية التورق المصرفي المنظم و إجراءاته أو خطواته التنفيذية
33	المطلب الثاني: مجال تطبيقات التورق المصرفي المنظم و أهدافه
36	المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للتورق المصرفي المنظم
38	المبحث الثالث: التكيف الفقهي لعقد التورق
38	المطلب الأول: التكيف الفقهي للتورق المصرفي

40	المطلب الثاني: التكيف الفقهي للتورق المصرفي المنظم
42	المطلب الثالث: التكيف الفقهي للتورق العكسي
45	خاتمة الفصل
<b>الفصل الثالث: التطبيقات العملية لعقد التورق في مصرف إسلام ماليزيا</b>	
47	تمهيد الفصل
48	المبحث الأول: تقديم مصرف إسلام ماليزيا
48	المطلب الأول: التعريف بمصرف إسلام ماليزيا
49	المطلب الثاني: مصادر الأموال لمصرف إسلام ماليزيا
53	المطلب الثالث: الخدمات المقدمة من طرف مصرف إسلام ماليزيا
54	المبحث الثاني: تطبيق عقد التورق في مصرف إسلام ماليزيا
54	المطلب الأول: تعريف التورق ومجال تطبيقه في مصرف إسلام ماليزيا
55	المطلب الثاني: خطوات التمويل بالتورق المصرفي في مصرف إسلام ماليزيا
58	المبحث الثالث: صيغ التمويل في مصرف إسلام ماليزيا
58	المطلب الأول: صيغ التمويل لدى مصرف إسلام ماليزيا
66	المطلب الثاني: مساهمة التورق في تمويل مصرف إسلام ماليزيا
67	المطلب الثالث: تحليل متوسط النسب المئوية لصيغ التمويل لدى مصرف إسلام ماليزيا
69	خاتمة الفصل

71	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
58	النسب المئوية لصيغة التمويل البيع بالثمن الآجل إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016-2020)	1
59	النسب المئوية لصيغة التمويل بالمرابحة إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016-2020)	2
60	النسب المئوية لصيغة التمويل البيع بالدين إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016-2020)	3
61	النسب المئوية لصيغة التمويل للبيع العينة إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا بإخلال الفترة (2016-2020)	4
62	النسب المئوية لصيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا بإخلال الفترة (2016-2020)	5
63	النسب المئوية لصيغة التمويل بالإجارة التامة البيع إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا بإخلال الفترة (2016-2020)	6
64	النسب المئوية لصيغة التمويل بالإستصناع إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016-2020)	7
65	النسب المئوية لصيغة التمويل بالرهن إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016-2020)	8
66	النسب المئوية لصيغة التمويل بالتوريق إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016-2020)	9
67	متوسط النسب المئوية لصيغة التمويل المقدمة من طرف مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016-2020)	10

الصفحة	فهرس الأشكال	رقم
50	وديعة الأوقر في مصرف إسلام ماليزيا	1
52	تطبيقات البيع بالثمن الآجل في مصرف إسلام ماليزيا	2
56	آلية التورق المصرفي بيع المعادن في مصرف إسلام ماليزيا	3
57	آلية التورق المصرفي لتغطية بطاقة الائتمان في مصرف إسلام ماليزيا	4
58	النسب المئوية للتمويل للبيع بالثمن الآجل	5
59	النسب المئوية للتمويل بالمرابحة	6
60	النسب المئوية للتمويل بالبيع بالدين	7
61	النسب المئوية للتمويل بالبيع العينة	8
62	النسب المئوية للتمويل بالإجارة المنهية بالتمليك	9
63	النسب المئوية للتمويل بالإجارة التامة البيع	10
64	النسب المئوية للتمويل بالإستصناع	11
65	النسب المئوية للتمويل بالرهن	12
66	النسب المئوية للتمويل بالتوريق	13
68	متوسط النسب المئوية لصيغ التمويل المقدمة من طرف مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016-2020)	14

# المقدمة

يمثل النظام المصرفي بمختلف فروعها الركيزة الأساسية في تمويل عمليات التنمية فهو يعمل على جمع الأموال المدخرة وتداولها والتخطيط لاستثمارها.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين جهازين مختلفين في النظام المصرفي المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، هذه الأخيرة التي انتشرت بشكل ملفت للنظر في العقود الأخيرة وهي بنوك ذات طابع مميز وهذا لكسب رضا أكبر عدد ممكن من العملاء فالكثير من عملاء العالم الإسلامي يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية لاعتمادها على الفائدة في معاملاتها. ويرجع الفضل في انتشار البنوك الإسلامية بشكل كبير إلى اجتهاد العلماء والخبراء في العمل المصرفي الإسلامي لتطوير واستحداث تشكيلة واسعة من الصيغ والأدوات المالية والمصرفية التي تقوم بصورة عامة على المشاركة وتقاسم المخاطر بين أطراف العملية الاستثمارية.

ومع اشتداد المنافسة مع المصارف التقليدية بدأت المصارف الإسلامية باستخدام صيغ جديدة حيث يعتبر التورق واحدا من هذه الصيغ، الذي شهد توسعا كبيرا في استخدامه بعد أن كان التورق يجري بين الناس بصورة فردية أصبح يخضع لتنظيم المصارف الإسلامية التي عمدت على ابتكار منتجات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

### إشكالية الدراسة:

تمثل المصارف الإسلامية إضافة للقطاع المصرفي وتزيد من قوته الاقتصادية والمالية لاستطاعتها تلبية احتياجات طبقة من الجمهور الذين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على توظيفها لدى المصارف التقليدية، وذلك حتى يتم وضعها في خدمة أغراض التنمية المالية والاقتصادية على حد سواء لتساهم في تطور المجتمعات، و يعتبر مصرف إسلام ماليزيا من المصارف الإسلامية التي تعمل على تقديم التمويل وفقا لصيغ مشروعة من بينها التورق الذي يعتبر موضوع دراستنا، وعليه تكون إشكالية الدراسة كمايلي:

- ما مدى اعتماد مصرف إسلام ماليزيا على استخدام صيغة التورق لتمويل نشاطاته؟

### التساؤلات الفرعية:

من خلال الإشكالية المطروحة يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- ما مفهوم عقد التورق؟

2- ما هي الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها مصرف إسلام ماليزيا بشكل كبير في تمويل نشاطاته؟

3- ما هي أهم الأسباب التي جعلت مصرف إسلام ماليزيا يعتمد على سياسة التنويع في صيغ التمويل الإسلامي؟

### الفرضيات:

للإجابة على إشكالية الدراسة، والتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

1- عقد التورق هو إجراء تمويلي يتمثل في شراء سلعة من المصرف بثمن أجل مرتفع، وبيعها بثمن حال أدنى منه بهدف الحصول على النقد.

2- يعتمد مصرف إسلام ماليزيا بشكل كبير في تمويل نشاطاته على صيغة التورق.

3- العائد المرتفع من بعض صيغ التمويل المتوفرة لدى مصرف إسلام ماليزيا أحد أهم الأسباب التي جعلته يعتمد على سياسة التنويع في استخدام صيغ التمويل الإسلامية.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على المصارف الإسلامية من حيث الجانب النظري بالتركيز على عمليات التمويل وبالتحديد التمويل عن طريق التورق، الذي اتسعت أهميته في هذا العصر فهو يساهم في تمويل التنمية في الدول الإسلامية بالإضافة إلى معرفة ما إذا كان التورق في المصارف الإسلامية، و في مصرف إسلام ماليزيا على وجه الخصوص يطبق بنسب كبيرة أو قليلة.

### أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية المصارف الإسلامية.
- التعرف على كيفية تطبيق عقد التورق في المصارف الإسلامية.
- التعرف على تطبيق عقد التورق في مصرف إسلام ماليزيا.

### أسباب اختيار الموضوع:

- تم اختيار الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- ارتباط موضوع المصارف الإسلامية بالتخصص (مالية المؤسسة).
- المساهمة في إثراء المراجع المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية.
- تنامي الاهتمام بالمواضيع المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية.
- التعرف على خصائص ومميزات عقد التورق ومدى مساهمته في تنمية الجانب الاقتصادي.

### منهج الدراسة:

نعتمد في موضوعنا على المنهج الوصفي، وتم استخدام هذا المنهج في تقديم تعاريف، وتحديد المفاهيم النظرية الخاصة بالدراسة المتمثلة في المصارف الإسلامية وعقد التورق، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يوضح تحليل نسب استخدام صيغ التمويل الإسلامية، بالتركيز على صيغة التورق في مصرف إسلام ماليزيا محل الدراسة.

### الدراسات السابقة:

فيما يلي بعض الدراسات التي تتصل بموضوع البحث حسب ما تمكنا من التوصل إليه:

\* **الدراسة الأولى:** "عقود فتيحة" صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009م، تهدف هذه الدراسة إلى فتح المجال أمام مؤسسات مصرفية، تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، لاستقطاب جمهور المدّخرين والمستثمرين الراضين للتعامل بأسلوب الفائدة، من منطلق قناعة دينية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمّها:

✚ البنوك الإسلامية لها قدرة على غيرها في تعبئة الموارد المالية لتمويل المشاريع، لأنها تتوافق مع معتقدات الشعوب العربية والإسلامية، والدليل على ذلك هو سرعة انتشارها، حيث بلغ عددها ما يزيد عن 300 بنك.

✚ لم تقم البنوك الإسلامية من أجل أنّ الربا حرام فحسب، بل قامت من أجل تطبيق الإسلام بجميع أوامره ونواهيه في مجالات عملها.

✚ هناك صيغ تمويل إسلامية لم تدخل بعد مجال التطبيق في النظام المصرفي الإسلامي، أو لم تستند منها المصارف الإسلامية بشكل كاف مثل: المزارعة والمساقاة.

### الفرق بين هذه الدراسة ودراستنا:

تختلف الدراسة السابقة عن دراستنا في كونها اهتمت بصيغة التمويل في البنوك الإسلامية جميعها ودورها في الاستثمار، أما دراستنا فقد جاءت بدراسة صيغة واحدة من بين صيغ التمويل الإسلامية، وهي صيغة التورق ومعرفة مدى تطبيق هذه الصيغة في البنوك الإسلامية، كذلك اختلفت عن دراستنا من حيث العينة، فعينة هذه الدراسة تتمثل في بنك البركة الجزائري، أما عينة الدراسة الخاصة بنا فتتمثل في مصرف إسلام ماليزيا.

**الدراسة الثانية:** زهير علي أحمد صيغ التمويل الإسلامي و دورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق خرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016م، تهدف هذه الدراسة إلى بيان أحكام وضوابط التمويل الإسلامي باعتباره البديل الأفضل للتمويل الربوي في مجال تقليل المخاطر.

وقد توصل هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية حيث يرى أن التنمية الاقتصادية يجب أن لا تأتي ثمارها إلا بعد مراعاة الجوانب الاجتماعية للمجتمع ككل.
- التمويل بالمضاربة يهتم في الوفاء بالاحتياجات التمويلية المختلفة للقطاعات التجارية و الصناعية و الزراعية.

### الفرق بين هذه الدراسة ودراستنا:

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها اهتمت بصيغ التمويل الإسلامي جميعها ودورها في تقليل المخاطر المالية، أما دراستنا فجاءت لدراسة صيغة واحدة من بين صيغ التمويل الإسلامي وهي صيغة التورق ومعرفة مدى تطبيق هذه الصيغة في المصارف الإسلامية وكذلك اختلفت عن دراستنا من حيث العينة، فعينة هذه الدراسة تتمثل في المصارف الإسلامية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، أما عينة الدراسة الخاصة بنا فتمثلت في مصرف إسلام ماليزيا.

**الدراسة الثالثة:** مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة، 2012م، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح للرقابة الشرعية الداخلية بمعنى تطبيقه في المصارف الإسلامية.

أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- الفائدة المصرفية تعدمن الربا المحرم لأن الفائدة المصرفية من انواع القروض و كلها ربا محرم لأنه لا يوجد فرق بين ما يسمى بالقروض الاستهلاكية أو ما يسمى بالقروض الإنتاجية.

**الفرق بين هذه الدراسة ودراستنا:**

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها دراسة الرقابة على المصارف الإسلامية حيث اشتمل على كل أنواع الرقابة المالية، الإدارية والمصرفية والشرعية، إلى بينما دراستنا فهي غير شاملة على معلومات الرقابة عن المصارف الإسلامية من حيث الجانب النظري.

**حدود الدراسة:**

تتمثل الحدود المكانية والزمانية فيما يلي:

**الحدود المكانية:** الدراسة تتم على مستوى مصرف إسلام ماليزيا.

**الحدود الزمانية:** تتمثل في الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2020.

**صعوبة الدراسة:**

- نقص المراجع المتعلقة بعقد التورق وخاصة الكتب المتعلقة بالجانب الاقتصادي.

- قلة المراجع المتعلقة بعقد التورق في مصرف إسلام ماليزيا فيما يخص الجانب النظري.

**تقسيمات الدراسة:**

تتضمن الدراسة بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة على الفصول الثلاثة التالية:

**الفصل الأول:** الإطار النظري للمصارف الإسلامية، يعتبر هذا الفصل كمدخل لموضوع دراستنا، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول المصارف الإسلامية حيث قمنا بعرض نشأتها ومفهومها، وأسس عملها، خصائصها وأهدافها وضوابط عملها، أما المبحث الثاني فيتعرض إلى مصادر أموال المصارف الإسلامية الداخلية ومصادر أموال المصارف الإسلامية الخارجية وكذا الخدمات الاجتماعية التي تقدمها، أما فيما يخص

المبحث الثالث فكان حول استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية من صيغ التمويل طويلة الأجل ومتوسطة وقصيرة الأجل في المصارف الإسلامية.

**الفصل الثاني:** عموميات حول عقد التورق والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، حيث حاولنا من خلال المبحث الأول التطرق إلى مفهوم التورق المصرفي وحكمه وصوره، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تطبيقات عقد التورق المتمثلة في آلية التورق المصرفي المنظم وإجراءاته وخطواته التنفيذية، ثم مجال تطبيقه وأهدافه و آثاره الاقتصادية.

أما فيما يخص المبحث الثالث التكييف الفقهي للتورق والذي قسم إلى التكييف الفقهي للتورق الفردي، وتكييف التورق المصرفي المنظم وتكييف التورق العكسي.

**الفصل الثالث:** التطبيقات العملية لعقد التورق في مصرف إسلام ماليزيا، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم مصرف إسلام ماليزيا ومصادر الأموال والخدمات المقدمة من طرف المصرف، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى تطبيق التورق في مصرف إسلام ماليزيا من خلال التعريف بالتورق ومجال تطبيقه في مصرف إسلام ماليزيا، وكذا خطوات التمويل بالتورق المصرفي في مصرف إسلام ماليزيا، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناول صيغ التمويل في مصرف إسلام ماليزيا، من خلال تقديم الصيغ التمويلية لدى المصرف، ومساهمة التورق في تمويل المصرف، وأخيرا تحليل متوسط النسب المئوية لصيغ التمويل لدى المصرف.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمصارف

الإسلامية

**تمهيد:**

لقد كان لظهور البنوك التجارية التقليدية التي كانت لها تجربة طويلة في مجال العمل المصرفي دورًا كبيرًا في تحقيق الوساطة المالية بين فئتي المدخرين الذي يملكون فائضا ماليا والمستثمرون الذين يعانون عجزا في الموارد المالية.

إلا أنه في الآونة الأخيرة ظهرت مؤسسات أخرى تعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات المصرفية التقليدية ذات طبيعة متميزة، وتقوم على أساس الالتزام بمبادئ وضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي وهي المصارف الإسلامية.

إن أول ما قامت به المصارف الإسلامية هو استبعاد التعامل على أساس الفائدة أخذًا وعطاءً سواء في الأعمال الاستثمارية أو الخدمية، باعتبارها أحد العوامل الرئيسية لحدوث الأزمات، وتعتبر الأزمة المالية التي لحقت بالاقتصاد العالمي سنة 2008 خير دليل على ذلك.

ثم عمد الباحثون في المصارف الإسلامية إلى العمل على استحداث أساليب تمويلية واستثمارية تراعي ضوابط المعاملات المالية، وتمكنها من المضي قدما في المجال المصرفي وبما يضمن لها البقاء والاستمرار في بيئة تشد فيها التنافسية بوجود البنوك التقليدية التي تعتبر رائدة في هذا المجال بسبب تجربتها الطويلة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على المصارف الإسلامية من خلال التطرق لخصائصها وأهدافها، وأسس عملها، ومختلف الضوابط التي تحكم عملها، ثم التعرض لمصادر الأموال واستخدامه في هذا النوع المتميز من المؤسسات.

➤ **المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية وأسس عملها.**

➤ **المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.**

➤ **المبحث الثالث: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.**

## المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية وأسس عملها

لقد خضت المصارف الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، ويظهر ذلك جلياً من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، حيث أصبحت منافساً للبنوك التقليدية ورغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل والأسس التي تقوم عليها وكذلك الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

وللتعرف على هذا النوع المتميز من المؤسسات المصرفية، سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم المصارف الإسلامية وأسس عملها، وكذلك الخصائص والأهداف التي تسعى إلى الوصول إليها وضوابط عملها.

## المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية وأسس عملها

أولاً: نشأة المصارف الإسلامية:

منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، طرحت فكرة ضرورة استبعاد الربا من المعاملات المالية لما له من آثار سلبية على المجتمعات الإسلامية، وقد انعقد في هذا الشأن المؤتمر السنوي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة سنة 1995 حيث نصت قراراته على تحريم الربا مهما كانت قيمته كثيرة أو قليلة سواء على القروض الاستهلاكية أو الإنتاجية.<sup>1</sup>

وكانت البداية بإنشاء "بنوك الادخار المحلية" بمحافظة الدقهلية بمصر سنة 1963 وهي مصارف لا تقوم على علاقة (مدين / دائن)، فهي لا تقدم فوائد على الأموال المودعة لديها ولا تأخذها مقابلاً عن القروض التي تمنحها، بل قامت على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمار تلك الأموال.<sup>2</sup>

وقد عرفت هذه التجربة التي استمرت أربع (4) سنوات فقط افتتاح تسعة فروع وما يقارب المليون متعامل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فادي محمد الرباعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 17.

<sup>2</sup> عوف محمد الكفراوي، البنوك الإسلامية، النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001 م، ص 15.

<sup>3</sup> عائشة الشرقاوي المالقي البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، دون طبعة، المركز الثقافي العربي، الدار العربي، الدار البيضاء، 2000 م، ص 65.

وبعد هذه التجربة، تم إنشاء أول مصرف يستبعد الفائدة في معاملاته وهو "بنك ناصر الاجتماعي" بمصر سنة 1971 والذي حقق نجاح كبيراً ومازال قائماً لحد الساعة.<sup>1</sup> وفي سنة 1975، تجسدت فكرة المصارف الإسلامية بتأسيس بنك دولي وهو "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة، ويعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل المصرف الإسلامية، حيث يوفر الأموال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء على أساس تقاسم الأرباح.<sup>2</sup>

ومنذ تلك السنة توالى عمليات إنشاء المصارف الإسلامية في مختلف دول الخليج العربي، وامتدت الفكرة إلى بعض الدول الآسيوية والإفريقية وحتى الأوروبية منها، كما تم افتتاح العديد من النوافذ التي تعنى بتقديم خدمات مالية إسلامية على مستوى البنوك التقليدية في مختلف دول العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من البنوك التقليدية اتبع سياسة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي كبنك الشارقة بالإمارات سنة 2004 والبنك العقاري الكويتي سنة 2005، بالإضافة إلى الدول التي قامت بأسلمة جهازها المصرفي ككل كإيران وباكستان والسودان.<sup>3</sup> وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية حوالي 400 مصرف حتى نهاية سنة 2009 بحجم أصول قدر بنحو 825 مليار دولار، بنسبة نمو قدرت بما يفوق 30 % عن عام 2008.<sup>4</sup>

**ثانياً: تعريف المصارف الإسلامية:**

تعددت تعاريف المصارف الإسلامية والبنوك بصفة عامة ويمكن استخلاص أهمها فيما يلي:

- **التعريف الأول:** هي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيف كامل (فعال) يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، ولما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصاداتها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص 110.

<sup>2</sup> Iman karich, le Système Financier Islamique: de la religion à la banque, earvier, Bruscelles 2002, p 20.

<sup>3</sup> محمد البلتاجي، "نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية" ندوة دولية حول نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي، 3-5 سبتمبر، ص 2.

<sup>4</sup> حسام الدين عفانة، مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية في فلسطين: واقع وتحديات، مركز القدس للدراسات والإعلام الإسلامي، فلسطين، 14 جوان 2010، ص 2.

<sup>5</sup> محسن أحمد الحصري، البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، إيتراك للنشر والتوزيع، 1995م، ص 17.

• **التعريف الثاني:** هو ذلك البنك أو المؤسسة الذي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعتاءً.<sup>1</sup>

• **التعريف الثالث:** هي مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية، بهدف تحقيق لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية.<sup>2</sup>

• **التعريف الإجرائي:** المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية، واقتصادية واجتماعية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

**ثالثًا: أسس عمل المصارف الإسلامية:**

يقوم عمل المصارف الإسلامية على قاعدتين أساسيتين:

**1- قاعدة الغنم بالغرم:** ويقصد بها: "أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد من الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف المصروفات أو الخسائر أو المخاطر"<sup>3</sup>، ومعنى ذلك أن على المستثمر أن يتحمل الخسائر إن وقعت تمامًا كما يتحمل الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار.

**2- قاعدة الخراج بالضمان:** ويقصد بها: "أن من ضَمِنَ أصلَ شيءٍ جاز له أن يحصل ما تولد عنه من عائد"<sup>4</sup>، وهذا إنما يعني من اشترى شيء له غلة، ثم أطلع منه على عيب فرده إلى بائعه بخيار العيب كانت غلة السابقة للمشتري، لأنه كان مالكا له وضامنا له، فلو هلك عليه، والضمان المقصود هو ضمان ملكٍ وليس الضمان المحض<sup>5</sup>، أي أن ضمان أصل المال يعطي الحق للضامن في الحصول على الأرباح المتولدة عنه، بما أنه تقع عليه تحمل تعبئة الخسارة إن وقعت.

<sup>1</sup> عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصرف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007م، ص 397.

<sup>2</sup> ابراهيم عبد الحلیم عيادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، 2008م، ص 27.

<sup>3</sup> علاء الدين الزعتري، المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عنها، الطبعة الأولى، دار غار حراء، دمشق، 2006 م، ص 47.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 68.

<sup>5</sup> جميلة قارش، البعد المقاصدي لدورة المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص 15.

وتعتبر القاعدتين السابقتين أساس قيام المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، لأن المال وحده لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينتج مالا في شكل عوائد وأرباح إلا إذا كان هناك عمل ومشاركة وتحمل للمخاطر بجميع أنواعها<sup>1</sup>. وعلى اعتبارات المصارف الإسلامية تتبع منهج الاقتصاد الإسلامي بتعليمه وضوابطه؛ فلا يمكن لها أن تعطي وتحصل على أرباح دون تحمل جزء من المخاطر، وأن تضمن لنفسها أو لأحد عملائها جزءا من العوائد، لأن ذلك مناف لطبيعة عملها ولأساس الذي قامت عليه.

### المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية

تتصف المصارف الإسلامية بسمات وخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية التقليدية كذلك بالنسبة للأهداف فهي تلتزم بتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتناسب مع خصائصها، وفيما يأتي عرض لأهم خصائص وأهداف المصارف الإسلامية.

#### أولا: خصائص المصارف الإسلامية:

من أهم الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية ما يلي:

**1-** يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدنيا وأمور الدين فكما يجب مراعاة ما شرعه الله في العبادات يجب مراعاة ما شرعه في المعاملات، بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه، واعتماد الشريعة الإسلامية أساسا لجميع التطبيقات، واتخاذها مرجعا في ذلك وسندنا في ذلك أن الذي أمرنا بالصلاة في قوله تعالى: «إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا». سورة النساء الآية 103.

هو الذي قال: **يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ (1) أَجَلْتُمْ لَكُمْ بِهَيْمَةٍ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحَلِّهِ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ (2).** سورة المائدة الآية 1-2.

#### 2- الفائدة المصرفية تعد من الربا المحرم:

الفائدة المصرفية على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقروض الاستهلاكية أو ما يسمى بالقروض الإنتاجية، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها

<sup>1</sup> سامر مظهر قنطجني، صناعة التمويل في المصارف المؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع، حلب، سوريا، 2010م، ص 41.

<sup>2</sup> مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة، 2012م، ص 7.

قاطعة تحريم النوعين، وإن كثير من الربا وقليلة حرام، وإن الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة والاقتراض بالربا محرم كذلك.<sup>1</sup>

### 3- المشاركة في الربح والخسارة:

يتميز المصرف الإسلامي بإرساء مبدأ المشاركة في الربح وكذلك الخسارة بين صاحب رأس المال الذي يمثله البنك وبين طالب التمويل (العميل) وهذا يمثل المشاركة التامة بين الطرفين، وهذا يمثل تجسيد التعامل رأس المال مع العمل على عكس البنوك التقليدية التي تضح ثقل الخسارة في حالة تحققها على عاتق طالب التمويل حيث أن هذه البنوك كانت قد حبست أرباحها سلفاً عند تقديم قرض التمويل دون أن تنظر إلى نتائج هذا التمويل.<sup>2</sup>

### 4- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

فالمصرف الإسلامي يهتم بالتنمية الاجتماعية ويرى أن التنمية الاقتصادية يجب أن لا تأتي ثمارها إلا بعد مراعاة الجوانب الاجتماعية للمجتمع ككل، وهو بذلك يراعي الجانبين ويعمل لصالح الجميع، فالمصرف الإسلامي يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها حسب توجيه القرآن الكريم، وكذلك المصرف الإسلامي يعمل على المستوى المعيشي للمجتمع من خلال سياسته الاستثمارية.<sup>3</sup>

### 5- توجيه الجهد نحو الاستثمار الحلال:

تتميز المصارف الإسلامية بأنها مصارف تموية بالدرجة الأولى وهي مصارف ملتزمة بإتباع منهج الله سبحانه وتعالى المتمثل بالأحكام الشرعية في جميع أعمالها وهذا يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للمجتمع ككله مع التقيد بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام وذلك يتطلب عمل الآتي:

أ- توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.

ب- توافق أسباب الإنتاج (أجور ونظام العمل) مع قاعدة الحلال.

ج- مراعاة تحقيق مبدأ مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 10.

<sup>2</sup> نعيم نصير داوود، البنوك الإسلامية نحو الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012م، ص 53.

<sup>3</sup> زهير أحمد علي أحمد، صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016م، ص 76.

د- يجب أن تكون السلعة الخدمة تحت مظلة الحلال.<sup>1</sup>

ثانيا: أهداف المصارف الإسلامية:

تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها كما يلي:

1- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ويتم ذلك بقيام الدولة بتنفيذ المشروعات التي تراها مناسبة لتحقيق أهداف الشعب ولصالح المجموع العام للسكان.<sup>2</sup>

2- أن تكون كافة أنشطة المصارف الإسلامية وفعاليتها ومواردها واستخدماتها في إطار الحلال.<sup>3</sup>

3- جذب وتجميع الأموال وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي مع دعم هذه الموارد من خلال تنمية الوعي الادخاري للأفراد.

4- معالجة مشاكل تكديس الثروة وتحقيق الانسجام بين النشاط الاقتصادي والعقيدة وذلك بحلول مستمدة من الشريعة الإسلامية.

5- إتاحة الفرصة في الرجوع إلى فئة المعاملات المالية والاجتهادات في المعاملات المصرفية المعاصرة.

6- تشجيع عملية الادخار والاستثمار والتمويل على أسس إسلامية ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية والاجتهادات الفقهية.

7- تعزيز طاقة رأس المال لزيادة الإنتاج ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تنمية وعي الادخار وتشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز خلق فرص الاستثمار ذي العائد الاقتصادي والاجتماعي.

8- توفير السيولة اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية وتوجيه التنمية الاقتصادية لتحقيق تنمية سريعة متوازنة تحقق الأمن الاقتصادي مع تحقيق عائد مناسب لأصحاب الأموال إن أهداف المصارف الإسلامية متصلة ببعضها، حيث يتم تجميع الأموال الاستثمارية في مشروعات تمتاز بأقل المخاطر وتوفير الأمان وزيادة الإنتاج والاحتفاظ بسيولة مناسبة لمواجهة عملية السحب.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> زهير أحمد علي أحمد، مرجع سابق، ص 78.

<sup>2</sup> عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي (النقد، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية، الأسواق المالية، الأزمة المالية)، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013م، ص 241.

<sup>3</sup> نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الأصول المصرفية و الأسواق المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2014م، ص 40.

<sup>4</sup> زهير أحمد علي أحمد، مرجع سابق، ص ص 79 - 80.

## المطلب الثالث: ضوابط عمل المصارف الإسلامية:

لقد ظهرت المؤسسات المصرفية الإسلامية في السبعينات من القرن العشرين لتكون كيانا يضاف إلى المنظومة المصرفية العالمية وتعمل جنباً إلى جنب مع باقي المؤسسات المالية وعلى اختلاف أنواعها، إن أهم ما يميز هذا النوع من المصارف الإسلامية هو قيامها على أساس نظام المشاركة الذي يتركز على مجموعة من الضوابط التي أقرتها الشريعة الإسلامية ليكون التعامل منظماً في ظل اقتصاد عادل.

## أولاً: ضوابط شرعية:

تتمثل الضوابط الشرعية التي تحكم عمل المصارف الإسلامية في:

## 1- منع الربا:

الربا هي: "زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال"<sup>1</sup>. أو هو: "الزيادة على أصل المال من غير تباع" <sup>2</sup>، وتعتبر الربا محرماً في جميع الأديان السماوية. م الربا نوعان: ربا البيوع، ربا الديون.

- ربا البيوع: يطلق على الربا الذي يكون في الأصناف الستة التي جاءت في الحديث الشريف وهي: الذهب، الفضة، القمح، الشعير، التمر، الملح.
- ربا الديون: يطلق على الزيادة المشروطة التي يتقاضاها صاحب المال من المدين على رأس ماله نظير أجل معلوم يتفقان على تحديده.<sup>3</sup>

إن المضمون الاقتصادي لتحريم كل من ربا البيوع و ربا الديون هو ربط العملية التمويلية بإنتاج السلع والخدمات وتداولها وبذلك يصبح كل من الإلتباع والتداول نشاطا اقتصاديا تنمويا نافعا ومفيداً.<sup>4</sup>

وللربا آثار اقتصادية عديدة منها:

- حدوث التضخم في الاقتصاد وهذا بدوره يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك.

<sup>1</sup> أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990م، ص 190.

<sup>2</sup> محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، مفهومها نشأتها، تطورها، نشاطها مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م، ص 21.

<sup>3</sup> أحمد فهد الرشدي، عمليات التورق وتطبيقاته الاقتصادية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، 2005م، ص 26.

<sup>4</sup> منذر قحف وعماد بركات، التورق المصرفي في التطبيق المعاصر، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية معالم الواقع وأفاق المستقبل، جامعة الإمارات المتحدة، 8 - 10 مايو 2005، ص 20.

- سوء توزيع الثروة، حيث أن تسهيلات الإقراض تزداد مع زيادة قدرة المتعاملين والضمان الممنوحة من قبلهم.
- سوء تخصيص الموارد المتاحة التي توجه لإنتاج سلع كمالية أو حتى سلع غير نافعة كإنتاج الدخان والمشروبات الكحولية.
- انتقاء تشجيع الادخار والاستثمار حيث الادخار يعتمد على الدخل لأن الفائدة لا تساهم في التحفيز على تحقيق ادخار أكبر.<sup>1</sup>

## 2- منع الغرر:

- الغرر هو: "صفة في المعاملة تجعل بعض أركانها مستورة العاقبة (النتيجة) أو هو ما نريد أثر بين الوجود والعدم، ويكون العقد عندها دائراً بين احتمال الربح والخسارة".<sup>2</sup>
- حتى يكون الغرر مؤثراً في صحة العقد يجب أن تتوفر فيه أربعة شروط وهي:<sup>3</sup>
- أن يكون الغرر كثيراً لأن درجة الغرر تختلف في العقود فيمكن أن يكون غرراً يسيراً، أو أن يكون كثيراً.
  - أن يكون الغرر في عقد من عقود المعاوضات المالية كالبيع والإجارة والشرعية، أما عقود التبرع كالهبة، لا أكل لأموال الناس بالباطل ولا خصومة، لذا لم يكن مؤثراً فيه.
  - أن يكون المعقود عليه أصالة كما في عقود القمار والميسر، وبيع السمك في الماء، لأن الغرر في التابع للمقصود بالعقد لا يؤثر بهذا الأخير.
  - ألا تدعو إليه حاجة، فإن كانت هناك حاجة للعقد لم يؤثر فيه الغرر حتى ولو كان كثيراً وكان في عقد من عقود المعاوضات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سامي إبراهيم السوليم، "حقيقة التمويل الإسلامي، الخدمات الإسلامية"، المركز العالي للمهن الإدارية والمالية، طرابلس، يوم 29 - 30 جوان، 2008، ص 8.

<sup>2</sup> محمد أمين علي القطان، أثر الغرر على الوفاء في العقود والآثار المترتبة على عدم تسليم المعقود، مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 26 - 27 ماي 2010، ص 3.

<sup>3</sup> الصديق محمد الأمين الضرير، الغرر في العقود وأثاره في التطبيق المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، جدة، 1993، ص 44.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص: 13 - 18.

## 3- منع الظلم:

إن جميع المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية مبنية على أساس العدل ومنع الظلم على أحد الطرفين أو عليهما، وقد جاء هذا المقصد حفاظاً على مصالح الناس وإرضاء لجميع الأطراف في العقود المالية.

ولتحقيق هذا الضابط حرمت الشريعة الإسلامية كل المعاملات والعقود التي من شأنها إلحاق الضرر بالمتعاملين، وأكل لأموالهم بالباطل، فقد حرمت الربا مثلاً لما فيه أكل لأموال الناس بغير وجه حق لأن المتعامل بالربا يأخذ زيادة على أصل القرض وبالتالي فهو يربح دائماً دون تحمل أي مخاطرة، في حين أن المقترض يتحمل الربح والخسارة.<sup>1</sup>

## ثانياً: ضوابط اقتصادية ومالية:

تخضع المصارف الإسلامية لمجموعة من الضوابط الاقتصادية والمالية التي تجعل من عملها شريعياً، ويساهم في تحقيق الأبعاد التنموية في الاقتصاد والمجتمع ندرج منها ما يلي:

## 1- حفظ المال وتنميته:

عرف حفظ المال على أنه: "هو حفظ أموال الأمة من الإتلاف ومن الخروج إلى أيدي غير الأمة بدون عوض وحفظ أجزاء المال المعتبر عن التلّف بدون عرض".<sup>2</sup>

ويقوم حفظ المال وتنميته على:

- استثمار الأموال بالطرق المشروعة.
- استثمار الأموال استثماراً حقيقياً غير وهمي.
- عدم اكتناز الأموال.

## 2- تحقيق التنمية الحقيقية:

يعتبر تحقيق التنمية يبعد الاقتصادي والاجتماعي من بين جملة الضوابط التي يتوجب على المصارف الإسلامية مراعاتها عند تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، حيث أن تركيزها على الاستثمار الحقيقي في القطاعات بمختلف أنواعها من شأنه أن يحدث آثار إيجابية تتمثل في الوصول إلى تنمية شاملة للمجتمع ككل.

<sup>1</sup> رياض منصور الخليلي، المقاصد الشرعية وأثارها في فقه المعاملات المالية، مجلة جامعة عبد الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد الأول، 2004، ص 29.

<sup>2</sup> صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، 2006م، ص 361.

## 3- ضابط المخاطرة:

يعتبر عنصر المخاطرة عنصر ملازما للعمليات التجارية والاستثمارية، وتختلف سلوكيات الأفراد و ميولا تهم في تحمل هذا العصر، فنجد الكاره لها والذي يفضل الاستثمار في المشروعات الأقل مخاطرة، كما نجد المحب للمخاطر الذي يبحث عن تعظيم العوائد. كما تجدر الإشارة إلى أن درجة هذه المخاطر تختلف، حيث نجد منها ما هو ضروري للنمو الاقتصادي، كما نجد ما هو ضار ومثبط للنشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سامي إبراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2007م، ص 64.

## المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

تتنوع مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بين المصادر الداخلية والخارجية والمصادر الأخرى، حيث تعد هذه الموارد القاعدة التي يقوم عليها المركز المالي للمصرف الذي يعمل جاهداً على دعمها باستمرار، غير أن الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية تجعلها أكثر حرصاً في استقطاب الأموال وتميئتها.

### المطلب الأول: المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية

يقصد بمصادر الأموال الداخلية (حقوق الملكية) الموارد المالية المتاحة للاستثمار بهيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها المصرف، وهي المصادر التي يعتمد عليها المصرف الإسلامي في بدء حياته، ثم يستمر دورها في اتساع أنشطته وعملياته وتتكون من:

- رأس المال.
- الاحتياجات.
- المخصصات والأرباح المحتجزة.<sup>1</sup>

**1- رأس المال:** وهي الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف البنك عند بداية تشغيله أو هو رأس المال المدفوع ويمثل المصدر الذي تتدفق منه الموارد الأخرى للبنك، ومنه يتم تأسيس البنك وإيجاد الكيان الاعتباري له إعداده وتجهيزه ليتمكن من ممارسة النشاط المصرفي بالإضافة إلى الدور التمويلي الذي يقوم به رأس المال المدفوع في السوق المصرفية لتغطية الاحتياجات التمويلية لعملاء البنك سواء كانت قصيرة أو متوسطة الأجل، ويضاف إلى ذلك قيامه بدوره " الحماي " أو وظيفة ضمان يتحمله الخسائر المحتملة التي تتعلق بالمساهمين أو العجز الذي قد يتعرض له البنك.

### 2- الاحتياطات:

تمثل الاحتياطات مبالغ تقتطع من صافي أرباح البنك الإسلامي لتدعيم المركز المالي للبنك، وثم فهي حق من حقوق الملكية مثل: رأس المال، حيث تقوم البنوك الإسلامية بتكوين الاحتياطات اللازمة لدعم المركز المالي والمحافظة على سلامة رأس المال وعلى ثبات قيمة الودائع وتكوين احتياطي لموازنة الأرباح إلى غير ذلك مما تتطلبه طبيعة عملياتها، ولذلك فإن هناك أنواعاً من الاحتياطات أما احتياطي قانوني أي يفرضه القانون، أو احتياطي عام يضعه المساهمون برغبتهم.

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2004، ص 11.

## 3- الأرباح الغير موزعة (المحتجزة):

تتمثل في الأرباح المحولة من السنوات الماضية والتي لم يتم توزيعها سواء برغبة من المساهمين أم لا، ويمكن للبنك إضافتها للاحتياطي العام وتعتبر هذه الأرباح مورداً من البنك الإسلامي.

وقد يظهر في بعض ميزانيات البنوك الإسلامية بند آخر وهو المخصصات أي الأموال التي توضع لمواجهة بعض المخاطر كالديون المشكوك في تحصيلها ... إلخ، وتتضم هذه الأموال إلى الاحتياطات.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية

تتمثل مصادر الأموال الخارجية في المصارف الإسلامية في الأموال التي يتلقاها المصرف من الخارج، والتي تتشكل أساساً من الودائع بمختلف أنواعها، بحيث تعتبر أهم الموارد المالية للمصارف عامة والإسلامية خاصة، أن هذه الأخيرة تقوم بتوظيفها بطريقة مغايرة وفقاً لمبدأ المشاركة بخلاف البنوك التقليدية التي تحصر توظيفها في الإقراض بفائدة، و تتمثل المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية في:

## - الودائع تحت الطلب:

وتسمى أيضاً بالحسابات الجارية أو حسابات الائتمان، إذ تقوم المصارف الإسلامية بتقديم هذه الخدمة إلى عملائها من الأفراد والشركات دون تقييد هذه الودائع بأي قيد سواء عند السحب أو الإيداع وهي بدورها لا تشارك بأي نسبة في أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطر.

## - ودايع التوفير أو الادخار:

هي ودايع تتميز بصفر مبالغها وزيادة مبالغها وزيادة عدد المودعين، والقصد منها هو تشجيع المدخرين، ويكون لصاحبها بموجب دفتر توفير الذي يمنحه البنك إياه، الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعه، وتدفع البنوك الإسلامية على هذه الودائع عوائد بحسب الوديعه والمدة التي مكنتها في البنوك وبطبيعة الحال يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل في عملياته الاستثمارية جزءاً من هذه الودائع وبإذن أصحابها ولا يحول ذلك دون التزام البنك بالاستجابة لطلبات السحب من هذه الودائع في أي وقت، ذلك لأن معظم المصارف الإسلامية، تحمل على استثمار جزء

<sup>1</sup> فتيحة عقون، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009م، ص: 37 - 38.

معين من هذه الودائع ولهذا فإن صاحب الوديعة الادخارية يستحق ربحاً على وديعته إذا تحقق بمقدار الجزء الذي تم تشغيله.

#### - ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار):

حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية يقابلها الودائع لأجل في البنوك التجارية التي تلتزم بردها في موعدها مع الفوائد المتفق عليها وهي ضامنة الأصل والفائدة وتتحمل جميع مخاطرها، بينما تمثل ودائع الاستثمار عند اتفاق يقوم العميل بمقتضاه بإيداع مبلغ من المال لمدة معينة لدى البنك الإسلامي لاستثماره أو يمنحها إلى من يقوم بذلك وفق نظام المشاركة في الربح والخسارة وبالتالي فإن البنك الإسلامي لا يضمن هذه الودائع. وهي نوعان:

أ- **حسابات استثمارية خاصة (مقيدة):** بجانب تلقي البنك لأموال حسابات الاستثمار المطلقة المفيدة التي يقوم البنك باستثمارها في مشروع أو نشاط معين ولا يخلطها مع أمواله والأرباح المحققة منها توزع على البنك والمودعين حسب الإنفاق وفق المضاربة المقيدة إما الخسارة فيتحملها أصحاب هذه الحسابات إذا لم يثبت تقصير من جانب البنك.

ب- **حساب استثمارية مطلقة:** وهي الحسابات التي تعطي لصاحبها الحق للبنك في استثمارها على أساس عقد المضاربة على الوجه الذي يراه مناسباً، دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه، أو في مشروع معين، أو لغرض معين أو بكيفية معينة، كما أنهم يأذنون له بخلطها بأموالها الذاتية (حقوق الملكية) أو الأموال التي له حق التصرف المطلق فيها الحسابات الجارية أو أي أموال أخرى تسلمها البنك على غير أساس عقد المضاربة.<sup>1</sup>

#### المطلب الثالث: الخدمات الاجتماعية للمصارف الإسلامية

المصرف الإسلامي ليس فقط مؤسسة مالية تهدف إلى الربح، وإنما أيضاً مشروع اجتماعي يهدف إلى تحويل العائد الاقتصادي إلى مردود اجتماعي، ولعل من أهم الأدوات التي يمكن للمصرف الإسلامي، استخدامها في سبيل تحقيقه لأهداف اجتماعية: تقديم خدمة جمع وتوزيع الزكاة، والقرض الحسن، الخدمات الاجتماعية والعلمية والدينية وفيما يلي تفصيل لهذه الخدمات.

<sup>1</sup> موسى عمر مبارك أبو محيّم، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيّار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2 فلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008م، ص 50.

### - خدمة جمع وتوزيع الزكاة:

يتولى البنك الإسلامي إخراج زكاة أموال البنوك وأرباح مساهمة، وزكاة من يوكله من المودعين لديه والمتعاملين معه، وأموال مسار بيعه والشركات التابعة له وعروض التجارة من السلع والأصول المنقولة الأخرى وأمواله المرصودة للاستثمار المشترك غير مستغلة بعد ذلك بالإضافة إلى الاحتياجات والنقل السائر وكل مال عليه الحول.

وما يهمننا من هذا السياق الزكاة المفروضة على الأموال المستثمرة في البنوك الإسلامية ومشروعاتها والتي ينظر إليها على ثلاث صور وهي: رأس المال النقدي، رأس المال العامل، رأس المال الدائم.

ولعل وجود صندوق الزكاة في البنك الإسلامي يؤدي إلى غرضين:

الأول كونه خدمة دينية واجتماعية، والثاني كون الأموال التي فيه هي جزء من الودائع الجارية التي يمكن إفادة رصيدها الثابت.<sup>1</sup>

### - القرض الحسن:

القرض الحسن هو " عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقترض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقترض في الزمان والمكان المتفق عليه ".<sup>2</sup>

ومن مصادر التمويل صندوق القرض الحسن:

- يتم تمويل في صندوق القرض الحسن من أموال المصرف الخاصة.
- الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حساب الائتمان).
- الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق للقرض الحسن الذي يفوضون المصرف بإقراضها للناس قرضا حسنا.<sup>3</sup>

### - الخدمات الثقافية والاجتماعية والعلمية والدينية:

ومن أهم الخدمات الثقافية والاجتماعية والعلمية التي يمكن أن تقدمها المصارف الإسلامية الآتية:

- المساهمة في إنشاء المنظمات الدينية.
- إنشاء المعاهد العلمية.

<sup>1</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 340.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 341.

<sup>3</sup> أحمد عيسى خلفان، صيغ الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الجندرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016م، ص: 181 - 182.

- المساهمات في تمويل إصدار الكتب والمجلات.
- المساهمات في تمويل المؤتمرات والندوات العلمية الإسلامية.
- تنظيمات المسابقات الإسلامية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص ص: 347 - 348.

## المبحث الثالث: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

يعتمد بقاء أي نظام مالي أو مصرفي على مدى مقدرته على إيجاد أدوات ومنتجات تجعله قادرًا على التجديد والتأقلم مع الحاجات والمتطلبات الجديدة التي تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية، ولقد استطاعت الصيرفة الإسلامية أن توفر أدوات تمويلية مختلفة تقوم على أسس وأحكام الشريعة الإسلامية وتتاسب كل الأنشطة التمويلية والاستثمارية.

### المطلب الأول: صيغ التمويل طويلة الأجل في المصارف الإسلامية

تعتبر صيغ التمويل طويلة الأجل في المصارف الإسلامية أساليب تمويلية تتفق وخصائص هذا النوع من المؤسسات المالية، باعتبار أن هذه الصيغ تقوم على قاعدة الغنم بالغرم المميّزة لكل معاملة مالية تحترم ضوابط الشريعة الإسلامية وسيتم التطرق لمختلف الصيغ التمويلية طويلة الأجل في النقاط التالية:

#### 1- صيغ التمويل بالمشاركة:

المشاركة في الاصطلاح هي استقرار ملك شيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف فيه تصرف المالك.

من أهم أنواع المشاركة في المصارف الإسلامية.

- **المشاركة الدائمة:** وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة.
- **المشاركة المؤقتة:** هي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف السرعة مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة البنك في هذا المشروع في المستقبل وهذه المشاركة على نوعين:

#### أ- المشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة):

وهي اشتراك البنك الإسلامي مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين برأس معين وبهدف الربح بحيث يساهم البنك والشركاء في رأسمال هذا المشروع بنسبة معينة على أن يقوم الطرف الآخر (الشريك الآخر أو أحد الشركاء) شراء حصة البنك تدريجياً من الأرباح التي يحصل عليها إلى أن تنتقل حصة البنك في رأسمال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي للطرف الآخر بحيث يصبح الشريك الآخر هو مالك المشروع ويخرج البنك من الشركة.

**ب- المشاركة في تمويل صفقة معينة:**

وهي اشتراك البنك الإسلامي مع أحد النجار أو إحدى المؤسسات في تمويل صفقة معينة على أن يقسما الربح نسبة معينة فيتم تصفيه الصفقة واحتسابا حصة كل طرف عن الأرباح وتسليمها له بعد إعادة رأسماله له، وبهذا تنتهي الشركة.<sup>1</sup>

**2- صيغ التمويل بالمضاربة:**

المضاربة شركة عقد في الربح بمال من جانب رب المال والعمل من جانب المضارب العامل ويلاحظ أن محل المشاركة هو الربح وليس المال لأن المال ملك خاص بالطرق الذي يقدمه وهو رب المال كما أن محل المشاركة ليس التصرف لأن التصرف من حق العامل المضارب الذي يقدم العمل.<sup>2</sup>

ومن صور المضاربة المنتهية بالتمليك، وتعني أن يقوم المصرف بتقديم كل التمويل للطرف الثاني في المشروع (المضارب) على وعد من المصرف ببيع المشروع إلى المضارب، ووعد من المضارب بشراء هذا المشروع دفعة واحدة، وعلى دفعات حسب الشروط المتفق عليها.

أما المضاربة أو المشاركة على أساس الصفقة المعينة: حيث يقوم المصرف بتقديم الأموال لتمويل صفقة معينة إما مضاربة بتقديم على الأموال، وإنما مشاركة أو مضاربة في ذات وقت، بأن يقدم المصرف جانبا، من رأس المال اللازم لهذه الصفقة، ويدفع القائم بالعمل باقي رأس المال، والربح والخسارة بين الطرفين بحسب الاتفاق كل بقدر حصته (حصة المصرف من رأس المال وحصة العامل من رأس المال والعمل).<sup>3</sup>

**3- صيغ التمويل الشبيهة بالمضاربة:****3-1 التمويل بالمزارة:**

المزارة هي: "عقد بين مالك أرض ومزارع مستعد للعمل فيها، ومشاركة بنسبة يتفقان عليها كالنصف أو الثلث أو الربع مثلا".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010م، ص 196 - 197.

<sup>2</sup> حسين عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال، أطروحة الدكتوراه، تخصص للمصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصارف، 2009م، ص 93.

<sup>3</sup> نجاح عبد العليم، عبد الوهاب أبو الفتوح، مرجع سابق، ص: 48 - 49.

<sup>4</sup> منير ماهر أحمد، العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا، الإمكانات والتحديات، مذكرة ماجستير، تخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، إربد 2017م، ص 49.

أو أنها: "نوع من الشركة الزراعية لاستثمار الأرض يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على أن تكون الأرض والبذار من المالكو العمل من المزارع والمحصول بنسبة يتفقان عليها، أي أنها (معاملة على الأرض بحصة من نمائها) <sup>1</sup>."

### 3-2 التمويل بالمساقاة (المعاملة):

المساقاة تعني السقي وهي: "عقد على استغلال الأشجار (وهي التي تبقى أصولها في الأرض أكثر من سنة كالنخيل والزيتون والحمضيات والتفاح والتي تعتبر كأصول ثابتة بين طرفين أحدهما صاحب الأشجار والآخر يقوم على ترتيبها وإصلاحها وفق حصة معلومة من ثمارها <sup>2</sup>."

### 2- صيغ التمويل بصيغة المغارسة:

المغارسة هي أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجر ويتم اقتسام الناتج بين الطرفين حسب الاتفاق، وتعتبر المغارسة من الصيغ التمويل التي لم تخص المصارف الإسلامية بالاستعمال الكبير، و يتم تطبيق صيغة المغارسة وفق الشكلين التاليين:

- **المغارسة المشتركة:** يقوم المصرف الإسلامي بتملك الأراضي الصالحة للزراعة ثم يتم بعدها بالاتفاق مع الخبراء في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة كالمهندسين وغيرهم وذوي الخبرة المهنية، والعملية بحيث يقومون بإجراء الدراسات اللازمة ثم بعد ذلك يتم الاتفاق بينهم وبين المصرف على أن يغرسها مقابل جزء من الأرض وكذا جزء من المحصول الذي ينتج من العملية التي يجب أن تنقيد بفترة زمنية محددة حسب نوعية الأشجار بالإضافة إلى امتلاكهم جزء من هذه الأشجار.

- **المغارسة المقروضة بالبيع والإجارة:** وهي أن يقوم المصرف بامتلاك أرض صالحة للزراعة وبيع جزء منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين شريطة أن يقرن البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض وتكون الإجارة عبارة عن جزء من الأرض وتكون الإجارة عبارة عن جزء من الشجر والثمر <sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: صيغ التمويل متوسط الأجل في المصارف الإسلامية

تتمثل صيغ التمويل متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية فيما يلي:

- التمويل بصيغة الاستصناع.

<sup>1</sup> صادق راشيد حسين الشمري، مرجع سابق، ص 57

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 76 - 77.

<sup>3</sup> فارس مسدور، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 200.

- التمويل بالتقسيط (البيع الأجل).
- التمويل بالإجارة.

### 1- صيغة التمويل بالاستصناع:

الاستصناع هو: "عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم به البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وثمان محدد وللمؤسسة المالية أن تقوم بتوسيط نفسها لدفع قيمة السلعة المصنعة للصانع بدلا من العميل وبعد الانتهاء من التصنيع يقوم البنك ببيعها لعميله لقاء ما دفعه في تصنيعها زائد ربح".<sup>1</sup>

#### ومن شروط عقد الاستصناع:

- أن يكون محل العقد معلوم الجنس والنوع والصفة والقدر (الثمان) والأجل حتى يخلو من الجهالة.
- أن يكون مما يجري فيه التعامل مع الناس على ضوء العرف والعادات السائدة.
- يجب أن يكون العين والعمل عن الصانع ولا تحول إلى عقد إيجاره.<sup>2</sup>

### 2- صيغ التمويل بالتقسيط (البيع الأجل):

التمويل بالتقسيط هو: "أحد أنواع البيوع المؤجلة والذي يتم فيه تسليم المثلث وتأخير الثمن وعادة ما يكون هذا البيع بسعر أعلى من السعر الحال، وذلك بأن يقول البائع للمشتري هذه السلعة ثمنها عائلة إذا دفعت الثمن الآن، وهائلة وعشرة إذا دفعته بعد شهر مثلا، ومائة وعشرون إذا دفعه بعد شهرين أو ثلاثة فيتفق الطرفان، ويتم البيع على هذا الأساس، والواقع أن هذا النوع من البيوع ليس متفق على جوازه، وإنما يتجاذب الفقهاء فيه اتجاهان أحدهما يجيزه والآخر يجرمه".<sup>3</sup>

#### ومن شروط التمويل بالتقسيط ما يلي:

- ألا تكون السلعة المباعة وتمنها من الأصناف الربوية.
- أن يتم تسليم السلعة حال تعاقد، لأن الثمن هو المجال في هذا النوع من البيوع.
- يجب أن يتفق على ثمن واحد، ومدة السداد وطريقه في العقد.
- لا يحق للبائع المطالبة بالسداد قبل التاريخ المحدد له في العقد.
- لا يجوز للبائع أن يشتري ما باعه لأجل ثمن نقدي أقل لأن هذا الفرق هو ربوي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أحمد عيسى خلفان، مرجع سابق، ص 137.

<sup>2</sup> صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 69.

<sup>3</sup> نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية (الأسس النظرية، وإشكالية التطبيق)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م، ص 184.

<sup>4</sup> حسن خالف فليح، مرجع سابق، ص 357.

## 3- التمويل بصيغة الإجارة:

عقد الإجارة في جميع أنواعه وأشكاله ينقل منفعة العين فقط لفترة العقد إلى المستأجر أما ملكيتها لصاحبها المؤجر.

أو هو تملك المستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء مقابل معلوم كإجارة المساكن والأراضي الزراعية عقود العمل ويشترط فيها أهمية المؤجر والمستأجر والقدرة على استيفاء المنفعة وأهم أنواعها نذكر:

أ- عقد الإجارة التشغيلية: وهي الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتمليك.

ب- عقد الإجارة المنتهية بالتمليك: وتشمل الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة والإجارة عن طريق البيع بثمن رمزي أو غير رمزي يحدد في العقد أو عن طريق البيع قبل انتهاء مدة عقد الإجارة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة.<sup>1</sup>

## المطلب الثالث: صيغ التمويل قصيرة الأجل في المصارف الإسلامية

تتمثل صيغ التمويل قصيرة الأجل في المصارف الإسلامية في الصيغ التالية:

- التمويل بصيغة المرابحة.

- التمويل بصيغة السلم.

- التمويل بصيغة القرض الحسن.

## 1- صيغ التمويل بالمرابحة:

بيع المرابحة هو البيع برأس المال مع زيادة معلومة.

عرف الحنفية ببيع المرابحة بأنه: " (بيع الثمن الأول مع زيادة ربح) وعند الشافعية هو (عقد

بني الثمن فيه على ثمن المبيع الأول مع زيادة) "

ومن شروط المرابحة ما يلي:

- أن يكون الربح معلوم لأنه جزء من الثمن.

- أن يكون ثمن السلعة معلوما.

- أن يكون عقد البيع الأول صحيحا خاليا من أي ربا.

- أن يكون البيع حاضرا بجميع الواصفات المتفق عليها في العقد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> صادق راشد حسين الشمري، مرجع سابق، ص ص: 72 - 73.

<sup>2</sup> عبد العظيم أبو زيد، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2004، ص ص 53 - 64.

## 2- التمويل بالسلم:

السلم في المصرف الإسلامية هو عقد بين المصرف والعميل على بيع أو شراء سلعة معينة بمواصفات محددة وبثمن معين يتم تسليمها في آجال محددة سلفاً وهو عكس البيع الأجل.<sup>1</sup>

وهناك شروط يجب توفرها في بيع السلم هي:

- شروط تتعلق بالمسلم فيه (السلعة):
- أن يكون من جنس معلوم.
- أن يكون ديناً في ذمة المسلم إليه.
- أن يكون الأجل معلوماً.
- أن يكون معلوم النوع إذا كان للجنس الواحد أكثر من نوع.
- شروط تتعلق برأس المال: وتتضمن:
- أن يكون رأس المال معلوم الجنس والقدر والنوع والصفات عند إبرام العقد.
- أن يسلم رأس المال في مجلس الفقه.<sup>2</sup>

## 3- التمويل بالقرض الحسن:

يعرف القرض الحسن لدى المصارف الإسلامية كما يلي: "تقديم المصرف مبلغاً محدد الفرد من أفراد أو أحد عملائه ولو كان شركة أو حكومة حيث يضمن الأخذ للقرض سداد القرض الحسن دون تحمل أي أعباء، أو مطالبته بفوائد أو عوائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع: بل يكفي المصرف بأن يسترد أصل المبلغ فقط".<sup>3</sup>

يشترط لصحة القرض الحسن شروط تتمثل فيما يلي:

- أن يكون القرض أهلاً للتبرع، وأن لا يتبع (المقرض) بما أقرضه باليمن والأذى.
- أن يكون المال المقرض من الأموال المثلية (كالمكيات، الذرعيات) وأن يكون مملوكاً المقرض ومشروعاً قابلاً للتعامل فيه.
- يشترط في القرض القبض (لأن فيه معنى التبرع) وأن لا يكون قرضاً جر نافعاً إلى المقرض.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص 14.

<sup>2</sup> حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية (أدائها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية)، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص ص: 72 - 73.

<sup>3</sup> علاء الدين الزعتري، مرجع سابق، ص 282.

<sup>4</sup> محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 67.

## خاتمة الفصل:

من خلال الفصل الأول تم ضبط مفهوم المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية مصرفية، اقتصادية، واجتماعية، وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع، والاقتصاد ككل.

تعمل المصارف الإسلامية إلى جانب المصارف التقليدية، غير أن ما يميزها هو ابتعادها عن التعامل على أساس الفائدة سواء في تقديم الخدمات المصرفية، أو في العمليات التمويلية والاستثمارية، والتي أجمع الفقهاء على حرمتها باعتبارها من الربا المحرم في الكتاب والسنة النبوية الشريفة، وللمصارف الإسلامية خصائص وأهداف تميزها عن باقي البنوك من بين هذه الخصائص (الفائدة) المصرفية تعد من الربا المحرم، وأيضاً نذكر: أن تكون كافة أنشطة المصارف الإسلامية وفعاليتها ومواردها واستخداماتها في إطار الحلال،

لا تعتبر الفائدة الضابط الوحيد الذي يحكم عمل المصارف الإسلامية، فهناك مجموعة أخرى من الضوابط التي يتعين عليها أن تراعيها في أداء مختلف نشاطاتها، كالغرور والظلم باعتبارهما يضران بمصلحة أحد طرفي العقد.

بالإضافة إلى هذا فإن المصارف الإسلامية تولي اهتماماً بالغاً لحفظ أموال المتعاملين معها، باعتباره مطلباً أساسياً في الشريعة الإسلامية، ويكون ذلك من خلال استثماره في المشروعات الحقيقية لا الوهمية، والتي تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية، والابتعاد عن اكتنازه، وبهذا يؤدي المال وظيفته في الاقتصاد الإسلامي الذي يعتبره وسيلة لتسهيل المعاملات لا سلعة يُتجرّ فيها.

وعلى هذا الأساس نجد أن المصارف الإسلامية تنفرد بمجموعة متميزة من صيغ التمويل والاستثمار التي تميز بجانب الاستخدامات الأموال في ميزانيتها، والتي تقوم على أساس أهم قاعدتين في العمل المصرفي الإسلامي واللذان تقضيان بأن الغنم لا يتأتى إلا بتحمل الغرم، وأن الخراج لا يكون إلا بوجود الضمان؛ وهو الأمر الذي يدل عن وجود اختلاف في طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية.

ورغم ذلك، فإن المصارف التقليدية تفرض وجودها على الساحة المصرفية، وتعتبر منافساً ذا خبرة طويلة بمقارنتها بالمصارف الإسلامية، وهو الأمر الذي يجعل هذه الأخيرة مطالبة باستحداث منتجات تمويلية واستثمارية لاستقطاب أكبر شريحة من المتعاملين.

## الفصل الثاني:

تطبيقات عقد التورق

في المصارف الإسلامية

تمهيد:

قامت المصرفية الإسلامية على منظومة فكرية وتشريعية متكاملة مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر الفائدة الربوية وتستبعداها من جميع أنواع التعاقدات والمعاملات المالية، وما يستتبع ذلك من إيجاد واستحداث صيغ وأدوات مالية بديلة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن بين هذه الصيغ التي كان للعمل المصرفي الإسلامي دورا أساسيا في تطويرها وبعثها من جديد: عقد التورق الذي يعد من العقود المشروعة استنادا إلى أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع، ولعقد التورق أطراف وصور خاصة به والتي تتمثل أطرافه في المصرف، المستورق، مشتري السلعة، السلعة نفسها، والتورق يمكن توظيفه في المصارف الإسلامية من خلال المصرف الذي يلعب دورين: الأول يرتب بيع السلعة والثاني يقوم نيابة عن المشتريين ببيعها أي الوساطة المالية بين المستورق ومشتري السلعة، وذلك وفق ضوابط شرعية تضبط وتتضمن هذا الأسلوب التمويلي، ليكون متوافق مع مبادئ الشريعة ومتوقيا المحاذير المتعددة التي ترتبط بتوظيف التورق كأداة تمويلية في العمل المصرفي الإسلامي، ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم بإمام بجميع الجوانب النظرية بهذا العقد من خلال تطرقنا لما يلي:

➤ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول عقد التورق.

➤ المبحث الثاني: تطبيقات عقد التورق.

➤ المبحث الثالث: التكيف الفقهي لعقد التورق.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التورق.

شهدت السنوات الأخيرة دخول التورق إلى العمل المصرفي نظراً لأهميته الكبيرة . فهو يمكن المصارف الإسلامية من دخول مجالات استثمارية هامة، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم عقد التورق ومفهوم عقد التورق المصرفي وحكمه وكذلك صورته.

### المطلب الأول: مفهوم التورق.

#### مفهوم التورق المصرفي:

أ- **في اللغة:** يؤخذ معنى التورق من الورق، قال ابن فارس رحمه الله: « ورق » الواو والراء والقاف: أصلان يدلان أحدهما على خير ومال، وأصله ورق الشجر، والآخر لون من الألوان، فالأول الورق ورق الشجر، والورق: المال، ومن قياس ورق الشجر، لأن الشجرة إذا تحاثت ورقها انجرت كالرجل الفقير، والورق بكسر الراء: النقرة المضروبة، ومنهم من يقول النقرة المضروبة كانت أو غير المضروبة، قال الفراهي: « الورق » المال من الدراهم، ورجل ورّاق: كثير الدراهم، والمستورق: الذي يطلب الورق، وفي هذا المعنى ذكر القرآن الكريم الورق في قوله تعالى: «فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْجِي طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا » (سورة الكهف - 19) ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " وفي الرقة ربع العشر" ، قال ابن الجوزي رحمه الله: قوله في الرقة ربع العشر وهي الورق، فأصل التورق طلب النقود من الفضة، ثم تحوّل المفهوم إلى طلب النقد سواء كان فضة أو ذهباً أو عملة ورقية، فبقي أصل اللفظ وصار التوسع في مدلوله تبعاً للتوسع في مفهوم النقد، وسمي هذا البيع تورقاً لأن المقصود منه الحصول على الورق.<sup>1</sup>

ب- **التورق في الاصطلاح:** لا تعرف صور التورق في الاصطلاح الفقهي بهذا الاسم إلا عند الحنابلة، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " وإن كان المشتري بأخذ السلعة فيبيعها في موضوع آخر، ويشتريها بمائة ويبيعها بسبعين لأجل الحاجة إلى دراهم فهذه تسمى (مسألة التورق)"<sup>2</sup>، أما المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي فقد عرفه بأنه: " شراء سلعة حوزة البائع

<sup>1</sup> أحمد زكرياء بن فارس بن زكرياء، مادة ورق مقياس اللغة، نج: عبد السلام بن هارون، دار الجيل للنشر، بيروت، 395هـ .

<sup>2</sup> مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، جمع و ترتيب عبد الرحمان بن محمد قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ. (500/29).

وملكه بثمن مؤجل، ثم يبيعه المشتري بنقد لغير البائع للحصول على النقد (الورق)،<sup>1</sup> وعرفه مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنه: " شراء شخص المستورق سلعة بثمن مؤجل من أجل أن يبيعه نقدا بثمن أقلّ غالبا إلى غير من اشترت منه بقصد الحصول على النقد.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: التورق المصرفي وحكمه:

بعد أن كان التورق المصرفي يجري بين الناس صورة فريضة وشبه عقوبة، حيث كان الأفراد يتعاملون بينهم وفيما بينهم وبين المصارف الإسلامية دون تنظيم من قبل المصارف أو علمها، أصبح لهذا التورق يخضع لتنظيم المصارف وترتيبها.

**أولاً: التورق المصرفي:** يعرف التورق المصرفي على أن قيام المصرف أو المؤسسة المالية بترتيب عملية التورق للعميل بحيث يبيع المصرف السلعة وهي غالبا معدن من المعادن المتوقفة في الأسواق الدولية إلى العميل بثمن أجل ثم يوكل العميل المصرف ببيع السلعة نقدا لطرف آخر، ويسلم المصرف الثمن النقدي للعميل.

وقد عرف المجمع الفقهي الإسلامي بقوله: قيام المصرف بعمل نمطي تم فيه بيع السلعة - ليست من الذهب والفضة- من أسواق السلع العالمية أو غيرها على المستورق بثمن أجل على أن يلتزم المصرف إما بشرط مكتوب في العقد صراحة، بحكم العرف والعادة، بأن ينوب عنه في بيعها إلى مشتر آخر بثمن حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق.

من خلال تحليل التعريف نستنتج أن هناك أطراف أربع في هذه المعاملة:

أ- المصرف: ويقوم بدورين: الأول وسيط دوره أن يرتب بيع سلعة من الأسواق العالمية على شخص معين بثمن أجل 1000مثلا، والثاني بائع، فالمصرف يقوم نيابة عن المشتري ببيعها لشخص آخر بثمن حال وليكن 7000 ويسلم الثمن للمستورق.

ب- المستورق: وهو المحتاج للأموال وهو الذي يذهب للمصرف ليحدد سلعة وهو في الأصل لا يريد لها لذاتها وإنما يريد المال بثمن مؤجل ثم يشتريها المصرف له على أن يبيعه نيابة عنه حالا ويعطيه الأموال.

<sup>1</sup> قرار المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، في دورته الخامسة عشر المنعقدة بمكة المكرمة حول حكم التورق في 1998/10/31، ص 320.

<sup>2</sup> القرارات و التوصيات للدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، ص 12.

ج- مشتر للسلعة: حالا و محتاج فعلا للسلعة بأخذها من المصرف بصفته نائبا عن المستورق.

د- السلعة نفسها: وقد يمتلكها المصرف وقد لا يمتلكها لأنها تكون في الأسواق العالمية، وأقصى ما يمتلكه هذا إيصال يحدّد أوصافها.

### ثانيا: حكم التورق المصرفي المنظم:

نظرا لصدور قرار مجعي في مسألة التورق المصرفي المنظم، فإنه سيتمّ الاكتفاء بإيراده دون الدخول في الآراء الأخرى في المسألة، ونصّ القرار كما يلي:

أ- عدم جواز التورق الذي سبق توصيفه في التمهيد للأمر التالية:

- إن التزم البائع في عقد التورق بالوكالة في بيع السلعة لمشتري آخر، أو ترتيب من يشتريها، يجعلها شبيهة بالعينّة الممنوعة شرعا، سواء كان الالتزام مشروطا صراحة أم بحكم العرف والعادة المتّبعة.

- أنّ هذه المعاملة تؤدي في كثير من الحالات إلى الإخلال بشروط القبض الشرعي اللازم لصحة المعاملة.

- أنّ واقع هذه المعاملة يقوم على منح تمويل نقدي بزيادة لما سمي بالمستورق فيها من المصرف في معاملات البيع والشراء التي تجري منه، والتي هي صورية في معظم أحوالها هدف المصرف من إجرائها أن تعود عليه بزيادة على ما قدم من تمويل، وهذه المعاملة غير التورق الحقيقي المعروف عند الفقهاء، والذي سبق للمجمّع في دورته الخامسة عشر أن قال بجوازه بمعاملات حقيقية وشروط محدّدة بينها قراره.... وذلك لما بينهما من فروق عديدة فصلت القول فيها عدة بحوث، فالتورق الحقيقي يقوم على شراء حقيقي لسلعة بثمن أجل تدخل في ملك المشتري، وبقبضها قبضا حقيقيا وتقع في ضمانه، ثمّ يقوم ببيعها هو بثمن حال لحاجته إليه، قد يتمكّن من الحصول عليه أو قد لا يتمكّن، والفرق بين الثمنين المؤجّل والحالي لا يدخل في ملك المصرف الذي طرأ على المعاملة، لغرض الحصول على زيادة لما قدم من تمويل هذا الشخص بمعاملات صورية في معظم أحوالها، وهذا لا يتوفّر في المعاملة المبيّنة التي تجرّيها بعض المصارف.

ب- يوصي مجلس المجمّع جميع المصارف بتجنّب المعاملات المحرّمة امتثالا لأمر الله تعالى، كما أنّ المجلس يقدر جهود المصارف الإسلامية في إنقاذ الأمة الإسلامية من بلوى الربا،

فإنه يوصي بأن تستخدم لذلك المعاملات الحقيقية المشروعة دون اللجوء إلى معاملات صورية تؤول إلى كونها تمويلًا محضًا بزيادة ترجع إلى الممول.

### المطلب الثالث: صور التورق:

صور التورق ثلاث:

1. **التورق الفردي:** وهو ما كان خارجًا عن دائرة المؤسسة المصرفية وهو الصيغة المعروفة لدى الفقهاء القدامى، قد ظلت هذه الصيغة مستخدمة لدى عامة الناس حتى العصر الحاضر، ويسمى هذا النوع من التورق بالتورق الفقهي نسبة إلى كتب الفقه.
2. **التورق المنظم:** وهو الصيغة المطورة للتورق الفردي، وهو أن يتولّى البائع (مصرف أو مؤسسة) ترتيب الحصول على النقد للمستورق (المشتري) بأن يبيعه سلعة بثمن أجل ثمّ يبيعهها (البائع) نيابة عن المستورق (المشتري) بثمن نقداً لطرف آخر أقلّ من الثمن الأوّل، ويسلم الثمن النقدي للمستورق، فيسمى منظماً لما تقوم عليه هذه المعاملة من تنظيم بين أطراف عدة، فقد يتفق البائع مع الطرف الآخر مسبقاً ليشتري السلعة نقداً بثمن أقلّ من السعر الفوري السائد.
3. **التورق العكسي:** وهو صورة التورق المنظم نفسها مع كون المستورق هو المؤسسة والممول هو العميل، والغاية منه جذب المال للمصارف كبديل للدائع الآجلة التي تمنح عليها الفوائد وفق ما يطلق عليه الصيغة الإسلامية للتعامل، وذلك بان يكون البائع هو المودع الذي يرغب في إيداع أمواله في المصرف وأخذ أرباح عليها، واستخدام صيغة التورق لأخذ الربح على المال المودع لأجل.

والمتمبّع لواقع التورق العكسي في المؤسسات المالية والمصارف والنوافذ الإسلامية يجد أنها

تتقسّم إلى ثلاثة أقسام:<sup>1</sup>

- 1- مصارف ونوافذ لا تمارس التورق العكسي.
  - 2- مصارف ونوافذ تطبّقه على الصّعيد الفردي وقد اتّبعت الإجراءات التالية لتنفيذه:
- ✓ قيام العميل بإيداع مبلغ من المال في حسابه لدى المصرف.

<sup>1</sup> محمد عثمان شبير، التورق الفقهي و تطبيقه المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، ص30.

- ✓ يتقدّم المصرف للعميل بتوجيهه لشراء سلعة ثمنها يعادل المبلغ الذي في حسابه ليشتريها المصرف منه مرابحة وبهامش ربح يجري الاتفاق عليها بينهما وفقا لوقت تأجيل الثمن، ويفضّل المصرف أن تكون السلعة مما تيسّر له بيعها في الحال.
- ✓ يعرض المصرف على العميل أن يتوكّل عنه بشراء السلعة، ولا يلزمه بذلك إن كان قادرا على شراء السلعة التي يريدّها المصرف.
- ✓ في حال توقّر مبلغ لدى العميل ويرغب في إضافته إلى حسابه، فيمكنه إجراء عمليّة المرابحة مع المصرف وفق الإجراءات المتخذة في أول عمليّة مرابحة مع المصرف.
- ✓ مصارف إسلاميّة تقتصر في تطبيقه على المؤسسات المصرفيّة الإسلاميّة لتوفير السيولة وذلك في حالات الضّرورة، مثل توفير السيولة للمصرف إذا شحت السيولة لديه.

**المبحث الثاني: تطبيقات عقد التورق:**

احتل التورق دورا رئيسيا في استثمارات المصارف الاسلامية اذ قامت المصارف بتطبيق آليات و اجراءات أو الخطوات التنفيذية من اجل النجاح في تطبيقه و سنحاول من خلال هذا المبحث الخوض في تفاصيل جانب تطبيق التورق من حيث الالية و الاجراءات او الخطوات التنفيذية بالاضافة الى مجال تطبيقه و اهدافه و اخيرا الاثار الاقتصادية.

**المطلب الأول: آلية التورق المصرفي المنظم وإجراءاته أو خطواته التنفيذية:****أولاً: آلية التورق المصرفي المنظم:**

تعتمد طريقة التورق المنظم على تقديم العميل (المستورق) للمصرف طلب شراء بالتقسيط لسعة غائبة ذات صفات محددة، وقد تكون هذه السلعة في دولة أخرى، وفي العادة تعرض هذه السلع في سوق البورصة العالمية، وتمثل المعادن جوهر عمليّة التورق المنظم، خصوصا المعادن التي يتم تداولها في أسواق المال، كالزّنك، والنحاس، وغيرها؛ لأنّها من المعادن الأساسية التي يجري فيها التبادل في السوق المالي العالمي.

وفي الخطوة التالية يقوم المصرف بتلبية طلب العميل بشراء السلع المطلوبة وفق آلية السوق المالية للسلع، ويحتاط المصرف في هذا الطلب ببعض الضمانات التي تتعلق بالعميل، ويتم ذلك من خلال الحصول على معلومات حول العميل من حيث إمكانياته المالية (القدرة على التّسديد)، ويرفق بطلب الوثائق التّبوتية التي تساعد المصرف على تحديد قدرة الطالب على السداد، ويتحدّد سعر بيع السلع عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب، وتكون وحدات السلع معلومة في الكميّة إلى جانب العلم بالسعر، وبعد اقتناء العميل هذه الوحدات من السلع أو المعدن يقوم بتوكيل المصرف في قبض المعدن وبيعه على حسابه في السوق الدولية،<sup>1</sup> حيث أنّ المصرف يتفق مع جهات أخرى لشراء تلك السلع، وبعدها يقوم المصرف بإيداع المبلغ في حساب العميل لدى المصرف نفسه، وكلّ ذلك يخضع لتحمل المشتري لتقلبات الأسعار، مع الاحتفاظ بحقه في تسليم سلعته في مكان تسليمها.

<sup>1</sup> الشائع محمد و آخرون، المزايا الاقتصادية للتورق المصرفي المنظم، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد4، العدد4، ديسمبر2020، ص ص 75-76.

وفي عقود التورق تتم الإشارة إلى طلب الحصول على المال حسب صيغة التورق، وتتضمن تحديد مقدار الربح، وتكلفة السلعة مع التزام العميل بتحديد دفعة أولى لضمان جدية الشراء، وإلزامه أيضا بدفع رسوم إدارية تتعلق بخدمة العملاء أو المودعين بالبنك.

### ثانيا: الإجراءات أو الخطوات التنفيذية لصيغة التورق المصرفي المنظم:

تتمثل الإجراءات و الخطوات التنفيذية للتورق المصرفي المنظم في الآتي:<sup>1</sup>

- 1- يتقدم العميل بطلب تمويل إلى البنك بصيغة التورق طالبا في التقيد، ومرفق مع هذا الطلب المستندات المطلوبة لذلك.
- 2- يقوم البنك بدراسة الطلب جيدا فإذا وافق البنك على تمويل العميل المتورق، يقوم العميل بالتوقيع على الوعد بالشراء والتوكيل بالبيع في عقد يسمى بعقد الوكالة، ووعد بالشراء من المشتري النهائي، وسداد ضمان الجدية، وإحضار وثائق الضمانات الأخرى.
- 3- يقوم البنك بشراء السلعة نقدا بالقيمة المطلوبة وذلك وفق فاتورة الشراء، عن طريق عقد شراء السلعة نقدا بين البنك والمورد.
- 4- يقوم البنك ببيع السلعة مرابحة لأجل المتورق بفاتورة الشراء السابقة زائدا مبلغ مصروفات المرابحة، وذلك عن طريق عقد المرابحة لأجل بين المتورق والبنك.
- 5- يقوم البنك ببيع السلعة لحساب العميل المتورق نقدا و احضار فاتورة بيع السلعة وفق عقد بيع السلعة نقدا بين البنك بصفته وكيل عن المتورق وبين المشتري النهائي.
- 6- يقوم البنك بإيداع المبلغ في الحساب الجاري للمتورق وتسليمه إشعار الإضافة.
- 7- يقوم المتورق (العميل) بسداد أقساط المرابحة حسب مواعيدها المتفق عليها مع البنك.

### المطلب الثاني: مجال تطبيقات التورق المصرفي المنظم وأهدافه:

#### أولا: مجال تطبيقات التورق المصرفي المنظم:

من أبرز تطبيقات التورق المصرفي المنظم في المصارف الإسلامية ما يلي:

- 1- استخدام التورق المنظم بغرض توفير السيولة للعملاء: لقد انتشر استخدام التورق من خلال السلع والمعادن الدولية بصفة خاصة على مستوى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية عامة وإدراكا منها لوجود حاجة ماسة للسيولة لدى الكثير من العملاء، في ظل حرمة القرض الربوي، مع

<sup>1</sup> محمد علي محمد إبراهيم، مفهوم التورق و تطبيقاته، دراسة في النظرية و التجربة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017/03/01، ص302.

قصور الصيغ التمويلية الشرعية المتاحة حالياً عن تلبية احتياج السيولة كما في حالات الزواج والعلاج والدراسة.<sup>1</sup>

2- استخدام التورق في سداد مديونية مشروعة أو غير مشروعة على العميل لمؤسسة أخرى أو للمؤسسة نفسها: يبرز مثل هذا الاستخدام في مراحل التحوّل إلى النظام المصرفي الإسلامي، سواء على مستوى النظام ككل أو على مستوى المؤسسة الواحدة، وبافتراض أنّ الدين الربوي المرغوب في سداده لمؤسسة أخرى غير المؤسسة التي يتورق بواسطتها فهذا لا جديد فيه، لكن الجديد فيما إذا كان الدين للمؤسسة نفسها، والمؤسسة في مرحلة تحول، وقد ذهبت الهيئة الشرعية لإدارة الخدمات المصرفية الإسلامية بالبنك إلى جواز استخدام التورق في هذه الحالة، ومعنى هذا أنها ستقوم بقلب الدين على العميل، ولم تتحقّق فيها علّة التحريم على أساس أنّ العميل هو المبادر لطلب التورق وليس المؤسسة وأنّ الدين الربوي لم يستحقّ عليه بعد.

3- استخدام التورق في جدولة دين بطاقات الائتمان عند استحقاقه: وقد أخذت به بعض البنوك الإسلامية، وهي تحمل الصفة الائتمانية بأنّها تتيح للعميل أن يؤجّل الدين الذي حلّ عليهم خلال الدخول في عملية تورق منظم مع المصرف، مضمونها أن يقوم البنك ببيعه بضاعة بالأجل، وهو يوكل البنك ببيع هذه البضاعة بالنقد ليستوفي منها الدين الذي حلّ، ويثبت في ذمّة الحامل الثمن الآجل، ويتمّ هذا الأمر في كلّ شهر.<sup>2</sup>

يتّضح أنّ هذه البطاقات تنتمي إلى عملية فسخ الدين بالدين، وفقاً لمصطلح المالكية، وتعني استبدال الدين الحالي بدين مؤجّل أكبر منه، وتؤول هذه الصورة إلى ربا الجاهلية، وذلك لما ذكر من السلف الصالح أنّه إذا كان الغرض من التورق إطفاء مديونية سابقة للبائع على المشتري، فإنّ هذا يقضي إلى المسلك الجاهلي "أتربي أم تقضي"، وفي ذلك مخالفة صريحة لأمر الله في قوله تعالى: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ لِإِيْمَسْرَةٍ ۖ» (سورة البقرة - 279)، فالأمر في الانتظار يقتضي الوجوب وعلى هذا انتهت المجاميع الفقهية في هذه الصورة من فسخ الدين بالدين إلى التحريم المطلق، سواء كان الدين ميسراً أم معسراً، كما تنطبق عليها القاعدة المجمع

<sup>1</sup> عبد البارئ مشعل، كما تجرّبه المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر التورق المصرفي و الجيل الربوية، 24-25 أبريل 2012، ص 10.

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء عيادي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالتورق المصرفي، المؤتمر العلمي الأول حول التورق المصرفي والجيل الربوية، 24-25 أبريل 2012، ص 14-15.

عليها والتي مفادها أنّ كلّ قرض جرّ منفعة فهو حرام، وغيرها من الانتقادات آخرها قرار مجمع الرابطة ومجمع المنظمة الإسلامية، كما سيرد لاحقاً.

4- استخدام التورق في إصدار بطاقة الائتمان وإنشاؤها: وقد أخذ بهذا التطبيق مصرف أبو ظبي الإسلامي، حيث أصدر بطاقات ائتمان مغطاة، ومصدر الغطاء يكون محصّلة لعملية تورق منظم مع المصرف لكن ليس بالضرورة، وتجري عملية الورق هذه ابتداء عند فتح البطاقة، ويودع مبلغها في حساب استثماري كضمان للثمن الآجل، لكن يتاح للعميل حامل البطاقة باستخدام ذلك الضمان والذي يعدّ مملوكاً له، ويمثّل في نفس الوقت غطاءً للبطاقة من خلال السحب النقدي بالبطاقة، وشراء السلع والخدمات بها أيضاً غير أنّه يلتزم بأن يقوم بإيداعات شهرية، لا تقلّ عن 11% من المبلغ المستخدم.<sup>1</sup>

ثانياً: أهداف التورق المصرفي المنظم:

لجأت البنوك الإسلامية إلى صيغة التورق المصرفي المنظم لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تمويل الأفراد والشركات، وتوفير السيولة اللازمة لتمويل مشاريعهم الاقتصادية والاجتماعية، وقد اعتبرته البنوك الإسلامية بديلاً عن القرض الربوي.
- ✓ تمكين المدنيين من سداد ديونهم لدى المصارف التجارية، حيث تستخدم المصارف الإسلامية التورق لتحوّل المدين من البنوك التجارية للتعامل مع البنوك الإسلامية.
- ✓ استثمار البنك الإسلامي مما لديه من سيولة فائضة في السلع الدولية عن طريق المتاجرة بهذه السلع، حيث يقوم البنك بشراء السلعة من شركة في السوق الدولية بوسائل الاتصال الحديثة ومن ثمّ بيعها للمتورق بالأجل مساومة "مرايحة" بأكثر من سعر يومها، ثمّ يبيعها المصرف نيابة عن المالك (العميل)، وقد يبيعها إلى الشركة التي اشترى منها السلعة ويستفيد المصرف من فرق السعرين.

<sup>1</sup> عيد الباري مشعل، مرجع سابق، ص15.

### المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتورق المصرفي المنظم.

أولاً: فوائد التورق المصرفي المنظم.

#### 1- بالنسبة للمصارف الاستثمارية المنشأة:

تنوّع مصادر التمويل التي ترجمت إلى عدد من الفوائد، وتقليل مخاطر الاعتماد على عدد محدود من مصادر التمويل، تأمين نموهم المستقبلي الذي يعتبر ناتجا ثانويا للفوائد المذكورة سابقا، إضافة إلى كونه نتيجة لحسب هذه الأصول من الميزانية العامة.

#### 2- بالنسبة للمستثمرين:

إنّ تورق الأصول عن طريق المصارف المنشأة يمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل مستقل من مركزهم الائتماني، والتركيز في المقابل على درجة الحماية التي توفرها هيكل الأوراق المالية، ومقدرة الأصول المحوّلة إلى أوراق لتلبية التدفّق النقدي الموعود، تمنحهم منفذا استثماريا كان السابق حكرا لبعض شركات فقط.

#### 3- بالنسبة للمستهلكين:

كلما كانت شركات التمويل أو المصارف المنشأة الأخرى قادرة على تنويع مصادر تمويلها، كلما انخفضت كلفة رأس المال، ومن المرجح في هذه الحال أن ينعكس هذا الانخفاض في عروض الأسعار المقدّمة للمستهلكين، وإن لم يتمّ تقديمها طوعيا سيتمّ فرضها بفعل قوى المنافسة في مصادر العرض.

#### 4- بالنسبة للقطاع المالي:

يساهم التورق في خلق سوق أكثر تكاملا وتناسقا من خلال تقديم فئات جديدة من الأصول المالية التي تناسب رغبات المخاطر لدى المستثمرين، وعن طريق زيادة إمكانية المستثمرين في تحقيق فوائد التنوّع التي تلبّي حاجات قطاعات السوق المختلفة، ومن المرجح أن تزيد من إمكانية السوق وفرص النمو، نظرا لأنّ نموها لن يكون محصورا بحجم الهيئات المالية، ويميل إلى إحداث بيئة تنافسية، ونتيجة لزيادة مصدر العرض.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الشائع محمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص 76-77.

ثانيا: محاذير التورق المصرفي المنظم:

إنّ التوسّع في عمليات التورق المصرفي المنظم لدى المصارف الإسلامية سينتج عنه آثار بارزة على الاقتصاد بشكل عام، وعلى المصارف الإسلامية بشكل خاص، ويمكن تلخيصها كالآتي:

أ- ابتعاد المصارف الإسلامية عن مهمّة التوسّط الاستثماري، لأنها عندئذ سوف تتاجر بحاجة الناس للسيولة من خلال آليات شكلية ووهمية، وسيؤدي التركيز على التورق المصرفي إلى فقدان المصارف الإسلامية إلى أساس وجودها بل ويخرجها عن أهدافها الحقيقية، ولن تستطيع التمييز عندئذ بين ما هو إسلامي وغير إسلامي.

ب- ربما يؤدي التوسّع في عمليات التورق المصرفي إلى أن تستغني المصارف الإسلامية مستقبلا عن كلّ العقود والأدوات الإسلامية، إلى إزاحة أساليب الصيغ الاستثمارية المشروعة، وانصراف المتعاملين معها عن الاستثمار الحقيقي الذي يساهم في عمليّة التنمية في البلاد الإسلامية، من خلال المضاربات والمشاركات والسلم والاستصناع والإجارة بل والمراجعات الملزمة.

ج- يؤدي التورق إلى انتشار مديونيات الأفراد، بالإضافة إلى تدهور توزيع الدّخل، وارتفاع تركّز الثروة بين أفراد المجتمع بدرجة ملحوظة، إضافة إلى أنّه صار سببا في التراجع عن أبرز أهداف البنك الإسلامي، بل وصار سببا للتشكيك في إسلامية المصارف الإسلامية، وما من شكّ أنّ استفحال المديونيات والمداينات يؤدي إلى إضعاف المجتمع، كما أنّ تشجيع الحصول على النقد مقابل زيادة في الذمة ( وهي بعينها وظيفة المصارف الربوية)، سيترتّب عليها انفصام العلاقة بين التمويل وبين النشاط الاقتصادي المثمر.

د- إنّ تبني البنوك الإسلامية لعمليات التورق سوف تؤدي إلى توقّف الجهود المبذولة من قبل مراكز البحوث والمؤتمرات والندوات ومجموعات العمل التي تعمل جاهدة لتطوير صيغ استثمارية جديدة قائمة على أساس المشاركة في الغنم والغرم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الشائع محمد و آخرون، مرجع سابق، ص ص 77-78.

### المبحث الثالث: التكيف الفقهي للتورق:

يعتبر موضوع التورق في هذه الأيام من الموضوعات الحارة يشغل حوله الحوار والجدال بين الفقهاء و الاقتصاديين المهتمين في مجال العمل المصرفي، ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى التكيف الفقهي لصوره الثلاث: التكيف الفقهي للتورق المصرفي، التكيف الفقهي للتورق المصرفي المنظم، و التكيف الفقهي للتورق العكسي.

### المطلب الأول: التكيف الفقهي للتورق الفردي.

أولاً:

- 1- التورق الفردي: عرفه المجتمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بأنه شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل، ثم يبيعه المشتري نقد لغير البائع، للحصول على النقد.<sup>1</sup>
- 2- عناصر عقد التورق: التورق يحتوي على عقدين منفصلين، كل عقد قائم بذاته، ومستوف لأركانه وشروطه الشرعية:

#### العقد الأول: عقد بيع أركانه:

- البائع.
- المشتري.
- محل العقد: (وهو السلعة الحاضرة والمقبوضة)، والثمن (ويكون الثمن مؤجلاً إلى أجل معلوم).

#### العقد الثاني: عقد بيع على نفس السلعة، وأركانه:

- البائع: وهو المشتري لهذه السلعة بثمن مؤجل.
- المشتري: وهو الشخص الثالث.
- محل العقد: وهو السلعة المشتراة بثمن مؤجل، والمباعة بالثمن غير المؤجل-النقدي، وقد يكون هناك عقد ثالث على هذه السلعة، بأن يبيعه المشتري الثالث من المشتري الأول فتعود السلعة إلى مالكةا الأصلي بعد هذه البيوع، وهذا الشخص الثالث لا يكون وكيلاً للبائع ولا شريكاً له ولا مضارباً.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قرارات المجمع الفقهي التابعة لرابطة العالم الإسلامي، ص 320.

<sup>2</sup> حسين الشاذلي، التورق حقيقته وحكمه والفرق بينه وبين العينة والتوريق، ص 18.

ثانيا: قد اختلف الفقهاء في تكييف التورق الفردي على ثلاثة آراء نوردها على النحو التالي:

**القول الأول:** ذهب الشافعية والزيلعي وابن عابدين من الحنفية وابن شاس من المالكية، والحنابلة في رواية أيدها ابن القيم إلى تكييف التورق الفردي على أنه بيع عينة، حيث اعتبروا أن التورق صورة من صور بيع العينة، ومن ثم يأخذ حكمها، وفيما يأتي نورد بعض النصوص التي تؤيد ما ذهبوا إليه:

قال الزيلعي بعد أن ذكر صور العينة: «... أن يأتي هو إلى تاجر، فيطلب منه القرض، ويطلب التاجر الربح، ويخاف من الربا، فيبيعه التاجر ثوبا يساوي عشرة مثلا بخمسة عشر نسيئة فيبيعه هو في السوق بعشرة، فيصل هو إلى العشرة، ويجب عليه للبائع خمسة عشر إلى أجل. وجاء في حاشية ابن عابدين: "...اختلف المشايخ في تفسير العينة التي ورد النهي عنها، وقال بعضهم: تفسيرها أن يأتي الرجل المحتاج إلى آخر، ويستقرضه عشرة دراهم، ولا يرغب المقرض في الإقراض طمعا في فضل لا يناله بالقرض، فيقول: لا أقرضك، ولكن أبيعك هذا الثوب إن شئت بإثني عشر درهما، وقيمته في السوق عشرة لبيعه في السوق بعشرة، فيرضى به المستقرض، فيبيعه كذلك فيحصل لربا الثوب درهماً والمشتري قرض عشرة، وقال بعضهم هي أن يدخل بينهما ثالثا، فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض بإثني عشر درهما، ويسلمه إليه، ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة، ويسلمه إليه، ثم يبيعه الثالث من صاحبه: وهو المقرض بعشرة، ويسلمه إليه، ويأخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض، فيحصل للمستقرض عشرة، ولصاحب الثوب عليه إثنا عشر درهما".

وقال ابن شاس في عقد الجواهر في بيان صور بيع العينة: "ومنها ان يكون الإنسان متهما يشتري لبيعه، لا ليأكل فيبيع منه إنسان طعاما مثلا بعشرة إلى أجل، فيقول المشتري بعته بثمانية، فحط عني من الربح قدر الدينارين، فيمنع إذ كان المقصود البيع وكان أو أحدهما من أهل العينة.<sup>1</sup>

**القول الثاني:** يرى القائلون به أن التورق الفردي يكيف على أنه من بيوع الآجال وهذا القول مخرج على قول المالكية الذين يعالجون مسألة التورق المصرفي تحت بيوع الآجال التي ظاهرها الجواز

<sup>1</sup> حاشية ابن العابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، دار الفكر للطباعة والنشر، ج5، بيروت، ص 673.

لكنها تؤدي إلى المنوع، ومذهبهم في منعه أشد المذاهب، فإنه يحيون فسخ مثل هذا البيع مادامت السلعة قائمة.<sup>1</sup>

**القول الثالث:** ذهب بعض فقهاء المالكية، والكمال بن الهمام من الحنفية، وبعض الحنابلة إلى أن التورق لا يعتبر من بيع لأن العين المبيعة العينة؛ وإنما يعتبر معاملة مستقلة مستحدثة؛ في التورق لا ترجع إلى البائع الأول، ولا يعلم البائع الأول بنية المشتري بذلك، أما في بيع العينة؛ فإن العين ترجع إلى البائع الأول، ويتواطؤ بينهما. قال الكمال بن الهمام في التعليق على بيع جارية بألف درهم حالة أو نسيئة فقبضها، ثم باعها من البائع بخمسائة قبل أن ينقد الثمن الأول لا يجوز البيع الثاني: "وما لم ترجع إليه (البائع الأول) العين (السلعة) التي خرجت منه لا يسمى بيع العينة؛ لأنه من العين المسترجعة لا العين مطلقاً".<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: التكيف المصرفي المنظم.

**تعريف التورق المصرفي المنظم:** عرف المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي التورق المنظم بأنه: "قيام المصرف بعمل نمطي يتم فيه بيع سلعة - ليست من الذهب و الفضة - من أسواق السلع العالمية أو غيرها على المستورق، بثمن آجل، على أن يلتزم المصرف إما بشرط مكتوب في العقد صراحة أو بحكم العرف والعادة، بأن ينوب عنه في بيعها إلى مشتر آخر بثمن حاضر وتسليم ثمنها للمستورق.

**صورته:** أن يحتاج شخص لمبلغ معين مثلاً سبعين ألف (وحدة نقدية) فيشتري من المصرف سلعة (غالباً معدن) بثمانين ألف (وحدة نقدية) بالتقسيط ويوكل المصرف ببيعها في السوق بسبعين ألف (وحدة نقدية) نقداً، أو يوكل البائع الأول الذي باع السلعة إلى المصرف بأن يبيعها لصالح العميل ويقبض ثمنها ويسلمه إليه. فإذا رغب العميل في الحصول على النقد<sup>3</sup> من خلال التورق المنظم عبر المصرف، يقوم المصرف بمايلي:

أ - قيام المصرف بشراء السلعة أصالة عن نفسه من البائع الأصلي بناء على وعد العميل بالشراء منه أو شراء كميات من السلع دون وجود وعد مسبق بالشراء؛

<sup>1</sup> جلال الدين عبد الله بن نجم شاس، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، ج2، الطبعة الأولى، 2003، ص 689.

<sup>2</sup> محمد عثمان شبير، مرجع سابق، ص: 13

<sup>3</sup> محمد عثمان شبير، مرجع سابق، ص: 20

ب - قيام المصرف ببيع تلك السلعة المشتراة أو كميات محددة منها للعميل بالأجل بثمن محدد (بالمساومة أو المرابحة)؛

ج - قيام العميل بتوكيل المصرف ببيع السلعة نقداً؛

د - قيام المصرف ببيع تلك السلعة التي أصبحت مملوكة للعميل إلى من يرغب شراءها نقداً بناءً على توكيل العميل السابق بذلك، وقد يكون المشتري النهائي للسلعة هو:

١ - البائع الأصلي الذي اشترت منه السلعة فيتم التورق حينئذ عبر ثلاثة أطراف؛

٢ - شخص أجنبي غير البائع الأصلي فيتم التورق عبر أربعة أطراف.

اختلف الفقهاء في تكيف التورق المصرفي المنظم على رأيين:

• **الرأي الأول:** يرى القائلون به أن التورق المصرفي المنظم عقد مركب يتكون من مجموعة عقود و يظيف البعض أنه معاملة مستحدثة تتكون من مجموعة عقود تتمثل فيما يأتي :

**أولاً:** عقد بيع بين المصرف والشركة التي تبيعه السلعة، وبالقسط فإن المصرف لم يكن ليشتري لولا أنه يقصد البيع لعملائه المتورقين .

**ثانياً:** عقد بين المصرف والمتورق ومن المقطوع به أن المتورق لم يكن ليشتري السلعة لولا أن المصرف سيبيع هذه السلعة لحسابه لتوفير النقد المطلوب.<sup>1</sup>

**ثالثاً:** عقد وكالة بين المصرف والعميل.

**رابعاً:** عقد بين المصرف بصفته وكلياً عن المستورق وبين الشركة التي تشتري السلعة، وبالطبع فإن هناك اتفاقاً مسبقاً وترتيبات متفق عليها بين المصرف وهذه الشركة على الشراء بثمن معين ومحدد أساسه في هذه الاتفاقية. ويتصف التورق المصرفي المنظم بأن البائع يتوكل عن المشتري في بيع السلعة التي اشتراها منه، نيابة عنه، في السوق المحلي أو في السوق الدولية وهو ما عليه العمل وقد يكون بعده، وهذا مختلف باختلاف المصارف، وغالبها يكون التوكيل فيه قبل تمام عقد البيع. وقد يتولى المصرف البيع مباشرة في السوق الدولية، وقد يقيم وسيطاً يقوم مقامه، وهو مختلف باختلاف المصارف .

• **الرأي الثاني:** يرى البعض أن التورق المصرفي المنظم والحاصل يكيف على أساس أنه قرض جر منفعة ، وهذا ما ذهب إليه، حيث يقول فضيلته: " إن التورق المزعم في التورق المصرفي المنظم: هو تمويل بفائدة أعلى بكثير من الفائدة المصرفية في البنوك التقليدية "

<sup>1</sup> أحمد الرشيد، عمليات التورق وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، ص126.

والراجع فيما يبدو لي هو الرأي الأول الذي يرى أن هذا العقد عقد مستحدث مركب من مجموعة عقود كلها مشروعة في الجملة. وذلك لما يأتي:

**أولاً- العنصر الأول:** وهو عقد البيع المبرم بين المصرف والشركة للحصول على السلعة المرادة، وهو جائز باتفاق متى توافرت شروط البيع.

**ثانياً- العنصر الثاني:** الوعد الذي بين العميل والمصرف بقيام الأول بشراء السلعة من المصرف حال إحضارها محل اختلاف بين الفقهاء في مدى كونه ملزماً من عدمه، فبعض الفقهاء يرونه ملزماً، والبعض لا يراه كذلك. ومن ثم فكون الوعد بالشراء ملزماً للعميل قال به بعض العلماء، بل إن مجمع الفقه الإسلامي الدولي ذهب إلى أن الوعد ملزم قضاء إذا كان بسبب ودخل الموعد فيه.

**ثالثاً- العنصر الثالث:** وهو قيام المصرف ببيع السلعة مرابحة أو مساومة للعميل نسيئة مما ذهب إلى جوازه جمهور الفقهاء.

**رابعاً- العنصر الرابع:** توكيل العميل للمصرف في بيع هذه السلعة نقداً في الأسواق عقد جائز فكل ما جاز للإنسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل غيره فيه متى توافرت فيه شروط التعاقد التي نص عليها الفقهاء.

**خامساً- العنصر الخامس:** قيام المصرف ببيع السلعة إلى من يشتريها، فرداً كان أو شركة، وهو أمر جائز باتفاق كما في العنصر الأول.

وبناء على ما تقدم فهذا عقد مركب من جملة عقود هي صحيحة وجائزة حال انفرادها، ولا يوجد في الشرع ما يمنعها حال اجتماعها.

### المطلب الثالث: تكيف التورق العكسي

**تعريف التورق العكسي:** هو أن العميل (المودع) يوكل المصرف الإسلامي في شراء سلعة معينة، ويسلم العميل المصرف الثمن نقداً، ثم يقوم البنك بشراء هذه السلعة من العميل بثمن مؤجل، وبربح يتم الاتفاق عليه مع العميل.

**صورته:** أن يقوم العميل بتسليم المصرف الإسلامي مبلغاً معيناً من المال كمائة ألف (100000) ريال، ويوكل المصرف في شراء سلعة محددة بذلك المبلغ، فيشتريها المصرف من الأسواق الدولية،

ومن ثم يقوم الوكيل (المصرف) ببيعها لنفسه بثمن مؤجل، وبهامش ربح يتم الاتفاق عليه بين المصرف والعميل، قد يصل إلى مائة وعشرة آلاف (110000) ريال.<sup>1</sup>

اختلف الفقهاء في التكييف الفقهي للتورق العكسي على أربعة آراء نوردتها على النحو الآتي:

**الرأي الأول:** يرى القائلون به أن التورق العكسي يكيف على أنه معاملة تجمع عدة عقود في صيغة واحدة، وهي: التورق المصرفي المنظم، والمتاجرة في السلع الدولية، ومسألة شراء الوكيل لنفسه، وإلزام الوكيل بالشراء والبيع لنفسه بهامش ربح معين، وتضمينها رأس المال .

**الرأي الثاني:** يرى القائلون به أن التورق العكسي معاملة تشبه الوديعة لأجل لدى المصارف التقليدية.<sup>2</sup>

**الرأي الثالث:** إلى أن معاملة التورق العكسي: تُكيف على أنها بيع وشراء بطريق التورق الفقهي، (الفردي) ويتضمن مسألة: "ضع وتعجل" وتفصيل ذلك: أن يقوم العميل بتحويل هذه المبالغ المودعة لدى المصرف من قروض في ذمة المصرف إلى ودائع استثمارية، يتولى مالکها مباشرة نشاط البيع والشراء بها، فيقوم المصرف بشراء سلعة معينة من السلع الدولية بقدر المبلغ الموجود في حساب العميل، ثم يقوم المصرف بشراء هذه السلعة بما قامت به على صاحبها، بالإضافة إلى هامش ربحي يجري الاتفاق عليه بين البنك وصاحب الحساب مالك السلعة. ولأجل سداد مديونية العميل على المصرف بسحب بعض المبالغ، يدخل مع البنك في مسألة: "ضع وتعجل"، وفي حال وجود مبلغ لدى صاحب الحساب يرغب ضمه إلى مبلغه الاستثماري، يقوم العميل بالإجراءات التي أجراها أول مرة، وهكذا يتيسر للعميل بهذا المنتج البديل المرونة في سحب ما يريد من مبلغ، وتوظيف ما يستجد لديه من مال بطريقة شرعية تضمن له العائد الربحي المباح، كما تضمن له سهولة السداد في أي وقت يريده.

**الرأي الرابع:** يرى البعض تكيف التورق في صورته العكسية على أنه صورة من صور التورق المنظم ويبدو لي أن الأولى بالقبول في هذه المسألة هو تكيف هذه الصورة من صور التورق، وهي التورق العكسي على أساس أنها معاملة حديثة مركبة من عدة عقود صحيحة في مجملها، مكتملة الأركان والشروط، وحيث ثبت كما تقدم مشروعية عقود جديدة لم تكن موجودة من قبل،

<sup>1</sup> محمد عثمان شبيب، مرجع سابق، ص 30.

<sup>2</sup> سامي ابن إبراهيم السويلم، منتجات التورق المصرفية، ص 25.

فيبدو لي أن مقلوب التورق، أو التورق العكسي يدخل في ضمن العقود الجديدة، وليس صورة من الوديعة الربوية، أو التورق الفردي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> ابراهيم محمد عثمان، مرجع سابق، ص 29.

خاتمة الفصل:

من خلال الفصل الثاني تم ضبط مفهوم عقد التورق على أنه شراء الشخص المستورق سلعة بثمن مؤجل حالا من أجل أن يبيعها نقدا بثمن أقل غالبا إلى غير من اشترت منه بقصد الحصول على النقد، وهو من العقود المشروعة استنادا إلى أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع، ولعقد التورق أطراف وصور تتمثل أطرافه في: - الطرف الأول المصرف: يقوم بدورين، الدور الأول يكون فيه وسيط يترتب عنه بيع السلعة في السوق، والدور ثاني يكون فيها بائعا؛ فالمصرف يقوم نيابة عن المشتري ببيعها و يسلم الثمن للمستورق. - الطرف الثاني فهو المستورق المحتاج للمال - الطرف الثالث وهو مشتري السلعة وهو النائب عن المستورق - أما الطرف الرابع والأخير هو السلعة نفسها قد تكون متوفرة في المصرف أو لا، لأنها تكون في الأسواق العالمية، أما صور التورق فتتمثل في التورق الفردي والتورق المنظم والتورق العكسي.

كما لعقد التورق آليات وإجراءات أو خطوات تنفيذية ومن آليات المصرف تلبية طلب العميل بشراء السلع المطلوبة، أما مجال تطبيقات التورق فتكون: استخدام التورق المنظم بغرض توفير السيولة للعملاء، استخدام التورق في سداد مديونية مشروعة أو غير مشروعة على العميل لمؤسسة أو أخرى أو مؤسسة نفسها، استخدام التورق في جدولة دين بطاقات الائتمان عند استحقاقه، استخدام التورق في إصدار بطاقات الائتمان وإنشاؤها.

كما لعقد التورق أيضا آثار اقتصادية تتمثل في الفوائد والمحاذير، فالفوائد تتمثل في فوائد بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المنشأة وبالنسبة للمستهلكين وبالنسبة للقطاع المالي أما المحاذير فتتمثل في انتشار مديونيات الأفراد، توقف الجهود المبذولة من قبل مراكز البحوث التي تعمل جاهدة لتطوير صيغ الاستثمار

أما التكيف الفقهي للتورق ثلاث أنواع: التكيف الفقهي الفردي والتكيف الفقهي المنظم والتكيف الفقهي العكسي.

## الفصل الثالث:

التطبيقات العملية لعقد

التورق في مصرف إسلام

ماليزيا

تمهيد:

يشهد الاقتصاد العالمي تطوراً وتوسعا في جانبه المالي والمصرفي مما نتج عنه امتداد نشاط المصارف بشكل كبير ومن بين هذه المصارف الذي امتد نطاق نشاطها نجد المصارف الإسلامية، التي أصبحت مهمة في دول العالم الإسلامي، لأن تعاملاتها مستمدة من الشريعة الإسلامية.

وتصنف ماليزيا ضمن البلدان الإسلامية التي تتميز منظومتها المصرفية بالازدواجية، حيث تنشط فيها مؤسسات مصرفية إسلامية تخضع لمجموعة من القوانين والسياسات الخاصة التي تختلف عن القوانين التي تنظم عمل المؤسسات المصرفية التقليدية.

ويعتبر مصرف إسلام ماليزيا واحد من المؤسسات المصرفية التي تعمل ضمن هذه المنظومة، والذي كان أول مصرف يتأسس بماليزيا ليعمل وفق ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم بدراسة مصرف إسلام ماليزيا من جميع جوانبه النظرية وكذلك نسب استخدامه لصيغ التمويل الإسلامي بالتركيز على صيغة التورق من خلال تقاريرها السنوية.

ولأجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: تقديم مصرف إسلام ماليزيا.
- المبحث الثاني: تطبيق التورق في مصرف إسلام ماليزيا.
- المبحث الثالث: صيغ التمويل في مصرف إسلام ماليزيا.

## المبحث الأول: تقديم مصرف إسلام ماليزيا:

لقد تم اختيار نموذج التورق المصرفي في مصرف إسلام ماليزيا على اعتباران المنظومة البنكية الماليزية إسلامية مئة بالمائة، كما أن نموذج التورق المصرفي المنظم حظي باهتمام كبير في هذه المنظومة، وأصبح هيكل التمويل داخل أغلب بنوكها يدرجها ضمن أوليات هيكل التمويل، وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية: التعرف على مصرف إسلام ماليزيا ومصادر الأموال لمصرف إسلام ماليزيا والخدمات المطبقة من طرف مصرف إسلام ماليزيا.

### المطلب الأول: التعريف لمصرف إسلام ماليزيا:

#### 1- نشأة مصرف إسلام ماليزيا:

يعتبر مصرف إسلام ماليزيا بيرهاد أول مصرف تم تأسيسه ليزاول نشاطه في مجال الصيرفة الإسلامية في دولة ماليزيا، حيث أفتتح في 1 جويلية 1983 برأس مال قدر بحوالي 80 رينجت ماليزي، ويقع مقره الرئيسي بمدينة كوالا لمبور، ومنذ تأسيسه بدأ مصرف إسلام ماليزيا ينمو سنة بعد أخرى إلى أن وصل حجم رأس ماله حتى نهاية ديسمبر 2010 إلى 2,5 مليار رينجت ماليزي، كما بلغ عدد فروع 119 فرعا مصرفيا.

لقد لعب مصرف إسلام ماليزيا دورا بالغا في تدعيم الصناعة المصرفية الإسلامية في دولة ماليزيا، واعترافا بهذا الدور تم منحه جائزة "Readers Digest platinumAward"، باعتباره المصرف الأكثر ثقة في تقديم الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لمدة ثلاث سنوات متتالية، 2009، 2010، 2011.<sup>1</sup>

#### 2- معلومات عن مصرف إسلام ماليزيا:

- يعتبر أول مصرف في ماليزيا يعرض مشتقات مالية من أجل إدارة الأصول والخصوم وبغرض الاستثمار وكان ذلك في شهر سبتمبر 2008؛
- أصدر أول صندوق إسلامي لحماية رؤوس الأموال تحت مسمى "النجاح"؛
- توسع مصرف إسلام ماليزيا، وذلك من خلال قيامه بافتتاح فروع في عدد من المحافظات خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى أكتوبر من سنة 2009؛

<sup>1</sup> معلومات متوفرة عن موقع المصرف: <http://www.bankislma.com.my/en/pages/corporateProfile.aspx?tabs=1> . تاريخ الزيارة:

- أول مصرف في ماليزيا والقارة الآسيوية ككل يطلق بطاقته الائتمانية " الماستر كارد العالمية " .

### المطلب الثاني: مصادر الأموال لمصرف إسلام ماليزيا:

لقد نجح مصرف إسلام ماليزيا نجاحًا مكنًا من البقاء والاستمرار في أداء أعماله على الساحة المصرفية ما يقارب الثلاثة عقود، هذه التجربة التي أكسبته من الخبرة ما جعله يحقق انتشارا في دولة ماليزيا، وذلك من خلال فتح عدة فروع في عدد من المناطق.

إنّ هذا أدى بالمصرف إلى توسيع تشكيلة منتجاته وخدماته المقدمة لتلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، ووصل إلى 50 منتجاً متنوعاً بين صيغ مشاركة وتمويل تجاري، إضافة إلى بعض المنتجات الأخرى ندرجها في النقاط التالية:

#### 1- صيغ التمويل بالمشاركة:

أ- المضاربة: لقد حظيت المضاربة بالتطبيق في مصرف إسلام ماليزيا منذ نشأته، وتتنوعت بين مضاربة مقيدة ومطلقة، أما تطبيقاتها فقد اختلفت وندرجها في النقاط التالية:

- المشاركة في مشاريع استثمارية يكون المصرف فيها صاحب المال، بينما يلعب المستثمر دور المضارب بهذه الأموال، وذلك مقابل نسبة من الربح محددة مسبقاً في العقد على أن يتحمل المصرف الخسارة في حالة وقوعها إذا لم يثبت أي تعد أو تقصير من طرف المضارب.<sup>1</sup>

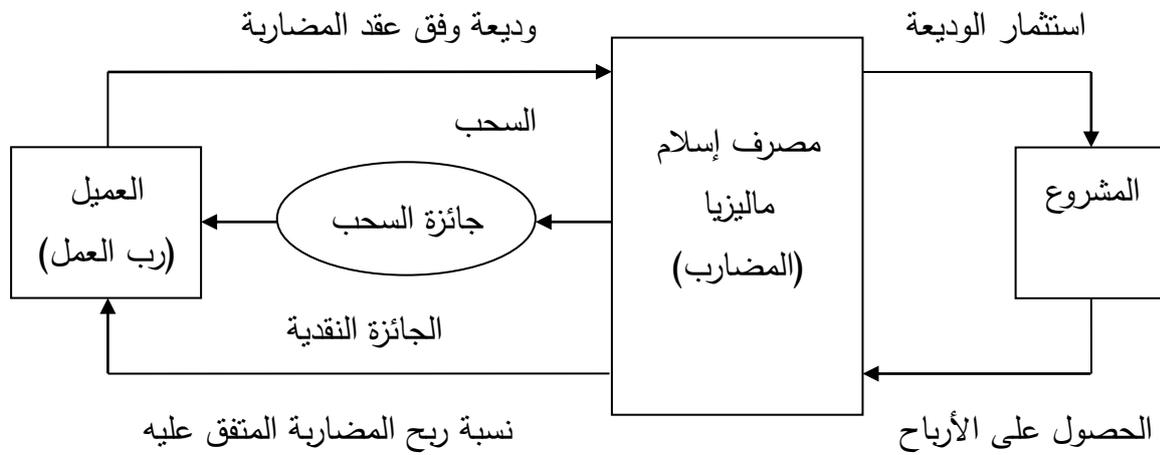
- صندوق النجاح الذي يعتبر استثماراً وفق عقد المضاربة المقيدة، حيث يقوم المصرف (المضارب) بجمع الأموال من المستثمرين لاستثمار ما يعادل 90 % منها فقط في شهادة إيداع قابلة للتداول متوافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتستحق عائداً يتم تقاسمه بين الطرفين عند استحقاق الشهادات، بينما تعتبر 10% الباقية عربوناً يتم دفعه للحصول على خيار الشراء لمؤشر مالي معين، وعند تاريخ الاستحقاق يحق لمصرف إسلام ماليزيا أن ينفذ العقد، ليحصل بذلك على أرباح من الفرق بين ثمن الشراء (العربون + المبلغ المدفوع عند تاريخ الاستحقاق) وثمان البيع الحاضر يتقاسمها مع العميل؛ أما في حالة عدم تنفيذ المصرف للشراء، فلا يحصل على العربون، بل يصبح ملكاً لبائع الخيار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Bank Islam Malaysia Berhad, Application of shariah contract in Bank Islam'S Products and Servises, Sharikh report, October, 2010, p: 22.

<sup>2</sup>Ibid , p: 20.

- الودائع الاستثمارية والادخارية (AL-awfarDeposit)، حيث يقوم المصرف بدور المضارب بأموال المودع في مشروعات توافق الشريعة الإسلامية، وما يميز هذا النوع من الودائع أن المصرف يمنح عليها جوائز نقدية ربع سنوية بعد إجراء عملية سحب لأسماء سبعة مودعين، إضافة إلى نسبة الربح التي يحصلون عليها وفق عقد المضاربة خلال المدة المتفق عليها.<sup>1</sup> والآلية موضحة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (01): وديعة الأوفر في مصرف إسلام ماليزيا



**Source:** Bank Islam Malaysia Berhad, Application of shariah contract in Bank Islam'S Products and Servises, Sharih report, octobe, 2010, p: 19.

ب- المشاركة: تعتبر أيضا من صيغ التمويل التي عمل بها مصرف إسلام ماليزيا منذ سنة 1983، حيث يساهم المصرف مع المستثمر كل نسبة معينة في المشروع، ثم يقومان بإدارته، وعند الحصول على الأرباح، وحدثت الخسائر يتم تحملها معاً.

وتجدر الإشارة إلى أن المصرف قد أطلق آلية المشاركة المتناقصة لبدء العمل بها خلال سنة 2009، حيث تستخدم هذه الصيغة بالتنازل التدريجي عن جزء من ملكية أصولها للعميل المشارك الذي يقوم في كل مرة بشراء جزء من الأسهم إلى غاية نهاية عقد المشاركة.

## 2- صيغ التمويل التجاري:

أ- بيع المرابحة: تعتبر المرابحة آلية تمويلية تعتمد على المصارف الإسلامية بصفة عامة، ومصرف إسلام ماليزيا بصفة خاصة، حيث يفوق حجم التمويل وفقها حجم التمويل وفق باقي الصيغ

<sup>1</sup>Ibid, p : 18.

الأخرى، وقد اعتمدت من قبل المصرف منذ تأسيسه، فتعددت تطبيقاتها واختلفت إلا أنه وفي السنوات الأخيرة بدأ المصرف يقلل من حجم التمويل بهذه الصيغة.

ب- **البيع بالثمن الآجل:** يعتبر هذا البيع من البيوع المطبقة في تمويل السيارات والمنازل، حيث يكون تسديد الثمن في تمويل السيارات بالبيع الآجل وفق أقساط شهرية خلال المدة المتفق عليها، أما تسديد الثمن في تمويل المنازل بالبيع الآجل، فيكون دفعة واحدة في التاريخ المتفق عليه في العقد.

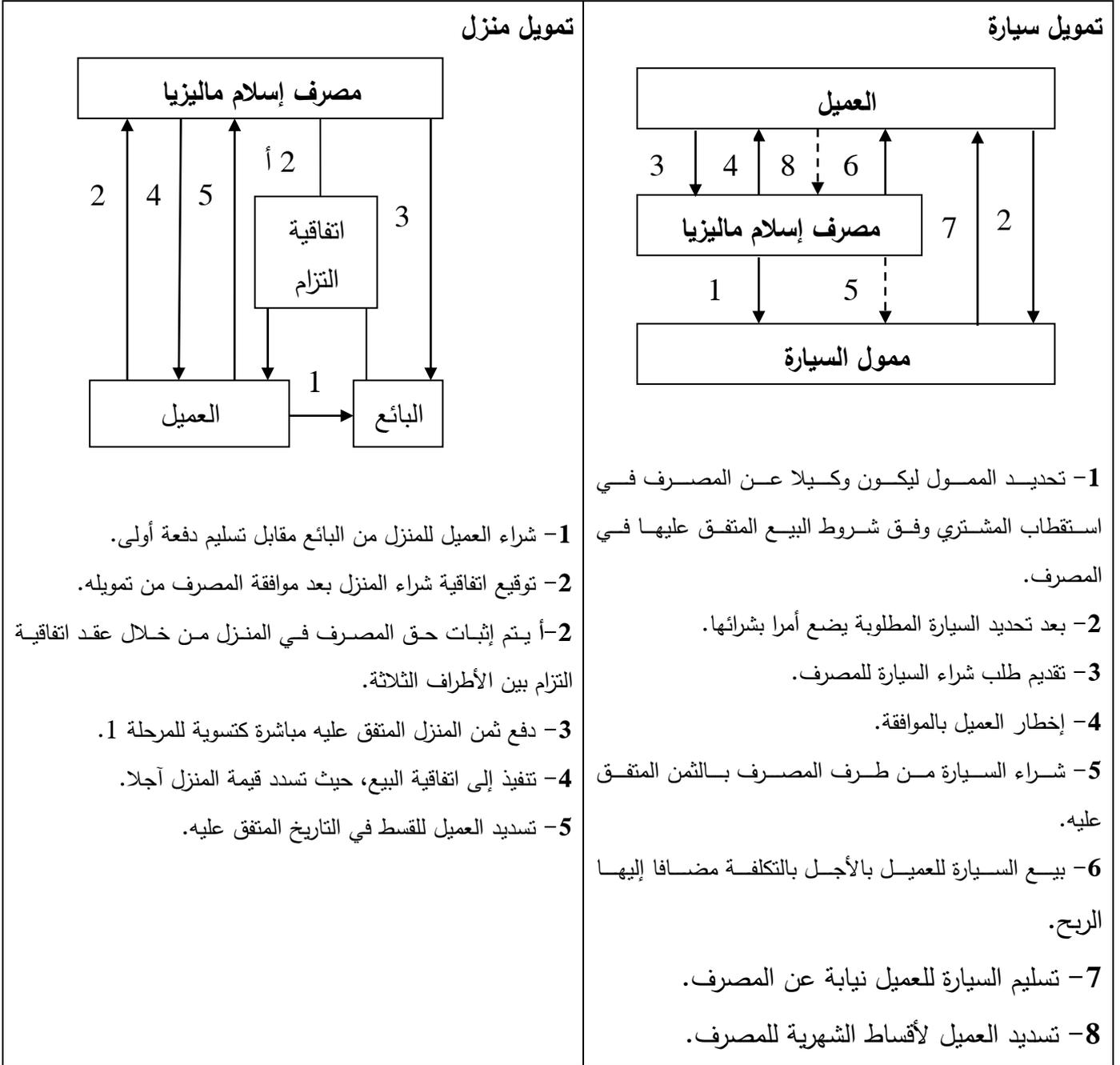
ج- **بيع العينة:** لقد تبنى مصرف إسلام ماليزيا بيع العينة خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين، أي بعد حوالي عقد من تأسيسه، وتعددت تطبيقات هذه الآلية التمويلية، ونذكر على سبيل استخدامها في تغطية بطاقات الائتمان، حيث تتم هذه العملية وفق للخطوات التالية:<sup>1</sup>

- يقوم المصرف ببيع أصل محدد للعميل بثمان أجل (تكلفة + ربح).
- يقوم العميل بإعادة بيع الأصل إلى المصرف بثمان حال يعادل الحد الائتماني للبطاقة.
- يتم إيداع المبلغ في الحساب الادخاري للعميل، ليصبح الحد الائتماني للبطاقة المسموع باستخدامه من قبل العميل.
- يتم تسديد المبلغ للمصرف وفق أقساط شهرية أو في مبلغ كاملا في التاريخ المحدد.

د- **التمويل بالتورق المصرفي:** يعتبر من أحدث المنتجات التمويلية التي تبناها المصرف، وكان ذلك سنة 2009، وعلى الرغم من حدائته فقد اختلفت تطبيقاته.

<sup>1</sup>Ibid, p: 10.

الشكل رقم (02): تطبيقات البيع بالثمن الآجل في مصرف إسلام ماليزيا



**Source:** Bank Islam Malaysia Berhad, Application of shariah contract in Bank Islam'S Products and Servises, Sharih report, octobe, 2010, pp15, 17.

3- التمويل بالإجارة: لقد تبنى مصرف إسلام ماليزيا آلية التمويل بالإجارة منذ تأسيسه، حيث يطبق عقد الإجارة بصفته المؤجر فيقوم بتأجير الأصول بشروط تتحدد فيها مدة الإجارة والأقساط الإيجازية الواجب دفعها من قبل العميل، حيث وخلال هذه المدة يبقى مالكا للأصل، وبنهايتها يمكن للمصرف بالاتفاق مع العميل أن يبيع الأصل المؤجر لهذا الأخير بالثمن المتفق عليه، وبالتالي يكون قد طبق ما يسمى بالإجارة المنتهية بالتمليك.

### المطلب الثالث: الخدمات المقدمة من طرف مصرف إسلام ماليزيا:

إن بنك مصرف إسلام ماليزيا يقدم خدمات متعددة كغيره من البنوك كما يمتلك استثمارات ومن خلال هذا المطلب سوف يتم توضيح مختلف الخدمات التي يقدمها مصرف إسلام ماليزيا إلى عملائه:

1- عمليات الاندماج والاستحواذ: تساعد البنوك الاستثمارية العملاء في عملية الاندماج والاستحواذ المحلية والعبارة للحدود والتي تشمل تقديم استثمارات جانب الشراء وجانب البيع، ومساعدة العملاء في إدارة عملية الاستحواذ، والاستحواذ على الرافعة المالية، ومساعدة العملاء في إنشاء مشاريع مشتركة وما إلى ذلك.

2- الاستشارات المالية: بموجب هذا الاستثمار، تساعد البنوك الاستثمارية العملاء في إدراج الأوراق المالية في بورصات الأوراق المالية الماليزية من خلال ضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية التنظيمية لغرض إدارة رأس المال، وإجراء تقييمات الشركات، وتقديم المشورة للعملاء في إعادة هيكلة الشركات وما إلى ذلك.

3- أسواق رأس المال: تساعد البنوك الاستثمارية في الإدراج في الأسواق المالية وهونغ كونغ وسنغافورة والهند من خلال هيكلة وترتيب معاملات السوق الأولية والثانوية المبتكرة.

4- أسواق الديون الرأسمالية: تساعد البنوك الاستثمارية العملاء الذين يخططون لجمع الأموال من سوق الديون في إنشاء هيكل الصفقات، وتسعير عرض الديون والاكتتاب وتجميع منتجاتهم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: تاريخ الزيارة في يوم 21 /05 /2021 على الساعة 10:10.

<https://par-seychellesartprojects.org/686-investment-banking-in-malaysia>

## المبحث الثاني: تطبيق التورق في مصرف إسلام ماليزيا.

تصنف ماليزيا ضمن البلدان الإسلامية التي تتميز منظوماتها المصرفية بالازدواجية، حيث تنشط فيها مؤسسات مصرفية إسلامية تخضع لمجموعة من القوانين و السياسات الخاصة التي تختلف عن القوانين التي تنظم عمل المؤسسات المصرفية التقليدية. و يعتبر مصرف اسلام ماليزيا واحدا من المؤسسات المصرفية التي تعمل ضمن هذه المنظومة، و الذي كان كأول مصرف يتأسس بماليزيا يعمل وفق ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية.

و من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى تعريف التورق و مجال تطبيقه في مصرف إسلام ماليزيا، و خطوات التمويل بالتورق المصرفي في مصرف إسلام ماليزيا.

### المطلب الأول: تعريف التورق ومجال تطبيقه في مصرف إسلام ماليزيا:

**1- تعريف التورق المصرفي في مصرف إسلام ماليزيا:** تعتبر صيغة التورق المصرفي من بين الآليات التمويلية التي تبنها مصرف إسلام ماليزيا، وذلك لتلبية مختلف الاحتياجات التمويلية للعملاء المتعاملين معه وبصفة خاصة العملاء المحليين.

ويعرف التورق المصرفي في مصرف إسلام ماليزيا على أنه الآلية التمويلية التي يقوم من خلالها المصرف بشراء معدن مرابحة من السوق الدولية لمصلحة عميله الذي يقوم بدوره بشرائها منه بثمن يحدد في العقد، ويسدّد وفق أقساط خلال فترة يتمّ الاتفاق عليها مسبقا، على أن يقوم المصرف وعن طريق عقد وكالة من العميل ببيع المعدن ثانية في السوق الدولية، وبهذا يحول الورق المحصل عليه إلى حساب العميل ليستفيد منه في تلبية احتياجاته.<sup>1</sup>

**2- مجال تطبيق التورق المصرفي في مصرف إسلام ماليزيا:** لقد اختلفت تطبيقات صيغة التورق المصرفي من مصرف إسلامي لآخر، وكانت تطبيقاتها في الغالب على السلع الدولية والمحلية، إضافة إلى اتخاذها كآلية لحل بعض المشاكل التمويلية التي تواجه مختلف العملاء لدى المصرف.

<sup>1</sup> عن الموقع الرسمي لمصرف إسلام ماليزيا:

<http://www.bankislma.com.my/en/pages/corporateProfile.aspx?tabs=3.mlink=financing>. تاريخ الزيارة: 26 فيفري 2021

ولقد رأينا من خلال التعريف السابق أن مصرف إسلام ماليزيا يطبق آلية التمويل بالتورق المصرفي عن طريق بيع السلع الدولية التي تضم المعادن على اختلاف أصنافها، والتي يجري عليها التعامل في الأسواق الدولية ويرجع اختبار المصارف الإسلامية لهذا النوع من السلع بالتحديد إلى كونها من السلع التي يتم اختيار المصارف الإسلامية لهذا النوع من السلع بالتحديد إلى كونها من السلع التي يتم فيها التعامل عالميا وبصفة يومية، إضافة إلى سرعة إتمام عمليات بيعها وشرائها، وخلوها من الشروط النظامية المطبقة على سلع غيرها وكذا سهولة الإجراءات والتكاليف التي تميز أغلبية السلع الأخرى.<sup>1</sup>

ثم إن مصرف إسلام ماليزيا يستخدم التمويل بالتورق المصرفي لتغطية البطاقة الائتمانية للعميل المخصصة للاستعمال الشخصي، حيث لا تطبق عليه أي نوع التكاليف، وإنما يستفيد إلغاء معدل الربح لمدة 20 يوما من تاريخ تعبئة البطاقة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: خطوات التمويل بالتورق المصرفي في مصرف إسلام ماليزيا:

التمويل بالتورق المصرفي في مصرف إسلام ماليزيا وفق للخطوات التالية:

- أ- **خطوات التورق ببيع المعادن:** يطبق التمويل عن طريق التورق ببيع وفق مجموعة من الخطوات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- يتقدم العميل بطلب لتمويل سلعة معينة وفق آلية التورق المصرفي، حيث يحصل المصرف على الوثائق المطلوبة لإتمام المعاملة.
  - يقوم المصرف بشراء السلعة المطلوبة (المعدن) من بورصة لندن للمعادن وهذا عن طريق المضارب الأول.
  - يقوم المصرف ببيع المعدن للعميل وفق عقد المراجعة، بثمن يتضمن قيمة السلعة مضافا إليه نسبة من الربح على أن يتم تسديده في تاريخ لاحق متفق عليه.
  - يقوم العميل بتوكيل مصرف إسلام عن طريق إبرام عقد وكالة، ببيع السلعة في السوق الدولية.

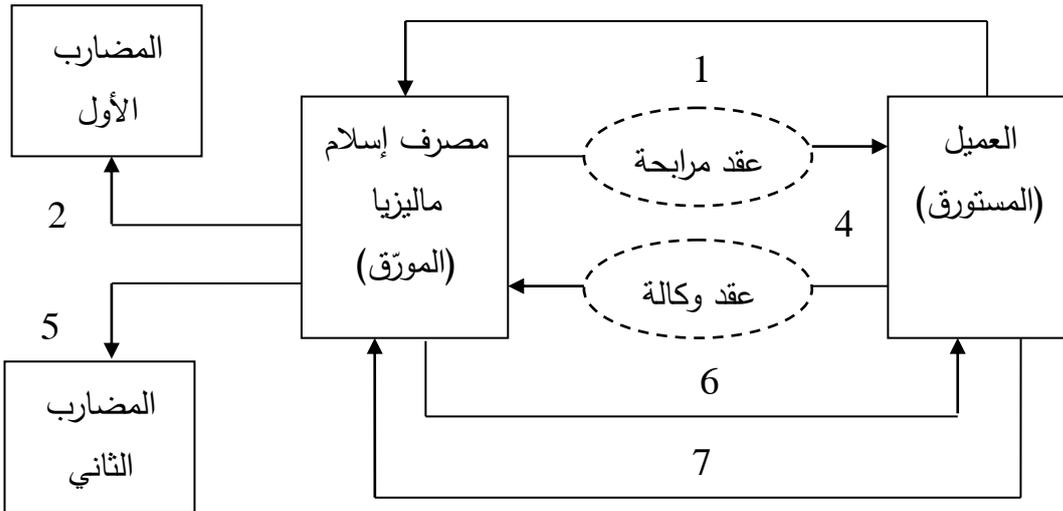
<sup>1</sup> خالد بن علي المشيخ، التورق المصرفي عن طريق بيع المعادن، مجلة علوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، السعودية، الجزء 18، العدد 30، جمادى الأولى 1425، ص 134.

<sup>2</sup>Bank Islam Malaysia Berhad,op.cit. p : 10.

- يقوم مصرف إسلام ماليزيا ببيع المعدن إلى طرف آخر (مضارب ثاني) غير المضارب الأول.
- يقوم المصرف بتحويل ثمن بيع المعدن إلى حساب العميل لدى المصرف.
- يقوم العميل بتسديد ما عليه اتجاه المصرف على شكل أقساط.

والآلية ملخصة بالشكل التالي:

الشكل رقم (03): آلية التورق المصرفي ببيع المعادن في مصرف إسلام ماليزيا



Source: <http://www.bankislma.com.my/en/pages/corporateProfile.aspx?tabs=3.m>

[link=personalfinancing.](http://www.bankislma.com.my/en/pages/corporateProfile.aspx?tabs=3.m)

من خلال آلية التورق ببيع المعادن الممارسة من طرف مصرف إسلام ماليزيا، يتبين أن المصرف يستفيد من نسبة الربح التي تنتج عن عقد المرابحة، إضافة إلى الأجر الذي يتقاضاها عن الوكالة، أما العميل فيتمكن من الحصول على السيولة النقدية من خلال حسابه بالمصرف وهذا لتلبية مختلف احتياجاته التمويلية.<sup>1</sup>

ب- التورق لتغطية بطاقة الائتمان: أما التمويل بالتورق المصرفي لتغطية بطاقة الائتمان فيتم من خلال مجموعة من الخطوات تعرضها في الخطوات التالية:

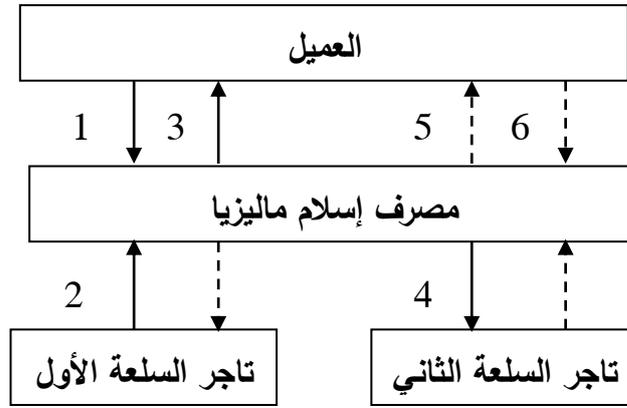
- يتم توقيع اتفاقية بين العميل والمصرف بعد فيها شراء سلعة محددة من المصرف.

<sup>1</sup> تجدر الإشارة إلى أن مصرف إسلام ماليزيا يحدد قيمة الأجر عن الوكالة تقدر ب 50,00 رينجت ماليزي، بيانات متوفرة على موقع المصرف:

<http://www.bankislma.com.my/en/pages/corporateProfile.aspx?tabs=3.mlink=financing>. تاريخ الزيارة: 12 مارس 2021

- يقوم المصرف بشراء السلعة المطلوبة من التاجر الأول آنيا.
- يبيع المصرف السلعة للعميل بيعا آجلا، ويقوم العميل بتوكيل المصرف ببيع السلعة لطرف آخر.
- يقوم المصرف باعتباره وكيلًا ببيع السلعة نفسها للتاجر الثاني آنيا.
- يتم إيداع لمبلغ في حساب العميل ليصبح المبلغ الحد الائتماني للبطاقة.
- يسدد العميل أقساطا شهرية، والمبلغ كاملا في نهاية المدة حسب الاتفاق.

الشكل رقم (04): آلية التورق المصرفي لتغطية بطاقة الائتمان في مصرف إسلام ماليزيا



**Source:** Bank Islam Malaysia Berhad, Application of shariah contract in Bank Islam'S Products and Servises, Sharih report, octobe, 2010, p: 11.

### المبحث الثالث: صيغ التمويل في بنك إسلام ماليزيا:

التمويلات عبارة عن الأموال التي يقدمها البنك من خلال القنوات التمويلية والاستثمارية المختلفة والتي من خلالها يتم توظيف الأموال في مختلف فروع النشاط الاقتصادي ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على أهم صيغ التمويل لدى مصرف إسلام ماليزيا.

#### المطلب الأول: صيغ التمويل لدى مصرف إسلام ماليزيا:

إنّ المصارف الإسلامية تختلف عن البنوك التجارية في اختلافات عديدة من بينها عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، وتقديم صيغ تمويل تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية نتطرق في هذا المطلب إلى توضيح صيغ التمويل لدى مصرف إسلام ماليزيا.

#### أولاً: البيع بالثمن الأجل:

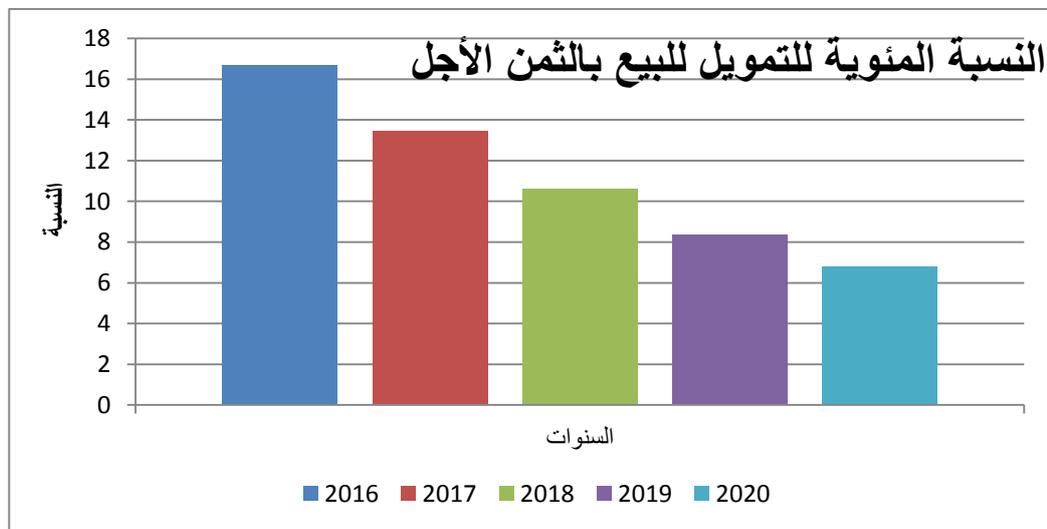
الجدول رقم (1): النسب المئوية لصيغة التمويل بالبيع بالثمن الأجل إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة ( 2016 - 2020 ).

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
النسبة	%16.68	%13.42	%10.59	%8.35	%6.78	11.16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة ( 2016 - 2020 ) "انظر الملحق".

ويمكن ترجمة معطيات هذا الجدول إلى التشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (05): النسب المئوية للتمويل للبيع بالثمن الأجل:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (1).

من خلال الشكل البياني يتضح أن نسب التمويل للبيع بالثمن الآجل خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2020 عانت في انخفاض حيث وصلت إلى أقل نسبة لها سنة 2020 وتقدر هذه النسبة بـ 6.78% وقدر متوسط نسب التمويل للبيع بالثمن الآجل بـ 11.16% وهذا يدل على انخفاض استخدام هذا الأسلوب في البنك والسبب في هذا الانخفاض في الاستخدام هو كون هذه الصيغة أقل طلبا للتمويل.

ثانيا: المربحة.

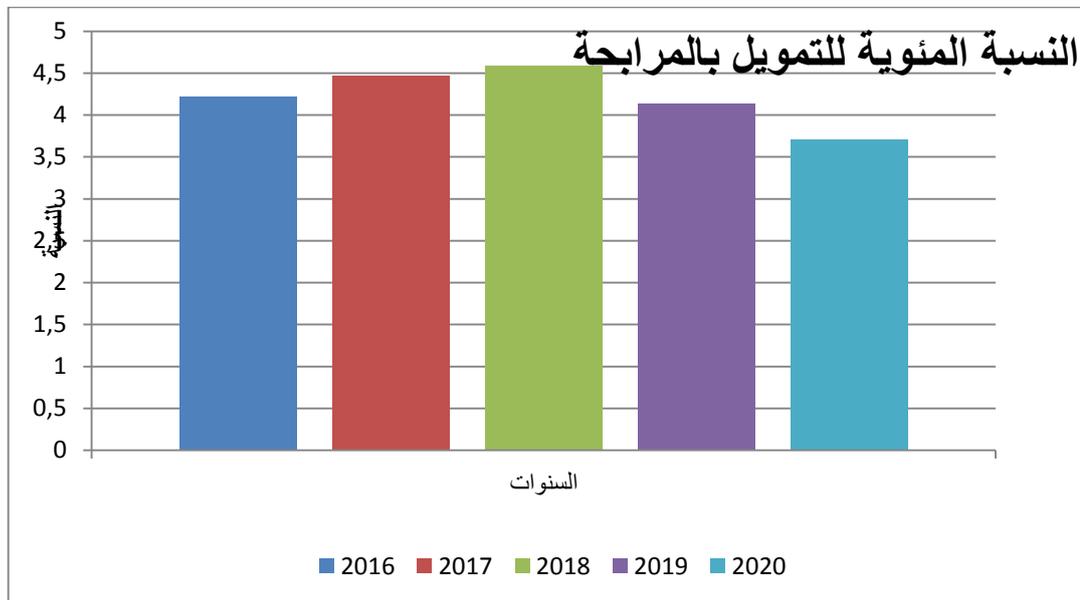
الجدول رقم (2): النسب المئوية لصيغة التمويل بالمربحة إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة ( 2016 - 2020 ).

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
النسبة	4.22%	4.47%	4.59%	4.13%	3.71%	4.22%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020) "انظر الملحق".

من خلال الجدول يمكن ترجمة معطياته إلى الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (06): النسبة المئوية للتمويل بالمربحة:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2).

من خلال الشكل البياني يتضح أن نسب التمويل بالمربحة في ارتفاع مستمر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2018، حيث وصلت إلى أعلى نسبة لها سنة 2018 وتقدر هذه

النسبة بـ 4.59%، وبعدها أخذت في الانخفاض خلال سنة 2019 وقدر متوسط نسب التمويل بالمربحة بـ 4.13%، وهذا يدل على ارتفاع استخدام هذا الأسلوب في المصرف، والسبب في هذا الارتفاع في الاستخدام هو كون هذه الصيغة الأكثر طلبا بالتمويل.

ثالثا: بيع الدين.

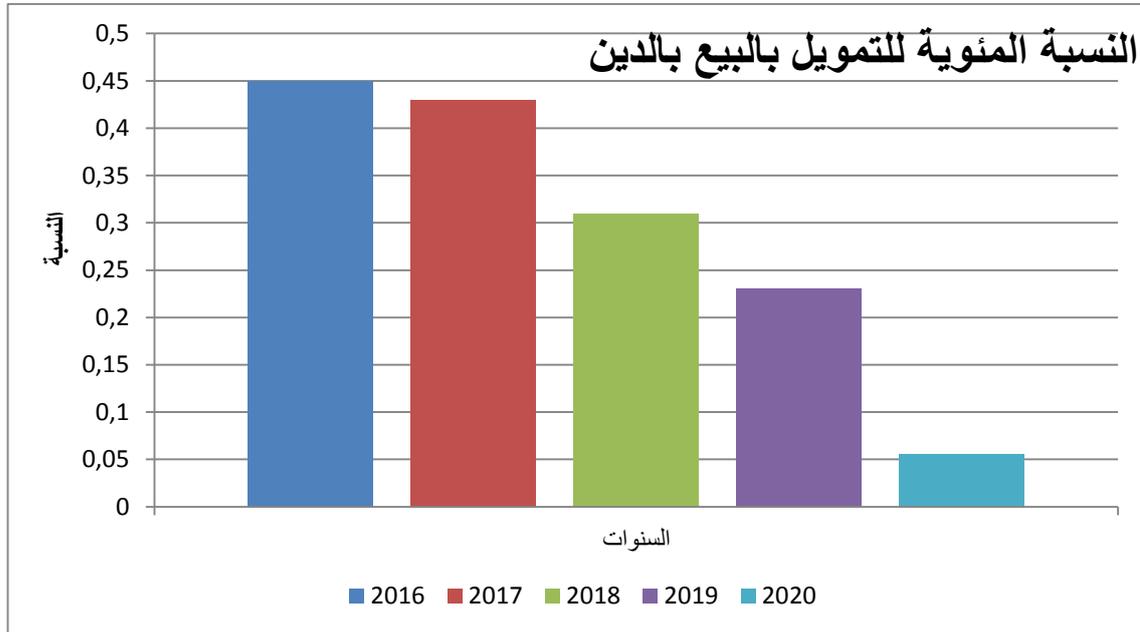
الجدول رقم (3): النسب المئوية لصيغة التمويل بالبيع بالدين إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة ( 2016 - 2020 ).

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
النسبة	0.45%	0.43%	0.31%	0.23%	0.056%	0.30%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020) "انظر الملحق".

من خلال الجدول يمكن ترجمة معطاته إلى الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (07): النسب المئوية للتمويل بالبيع بالدين:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3).

من خلال الشكل البياني يتضح أن هناك انخفاض مستمر في نسبة التمويل بالبيع بالدين خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2020، حيث وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2018 بنسبة تمويل تقدر بـ 0.056%، وقدر متوسط نسب التمويل بالبيع بالدين بـ 0.30% وهذا يدل على ضآلة استخدام هذا الأسلوب في المصرف.

رابعاً: البيع العينة.

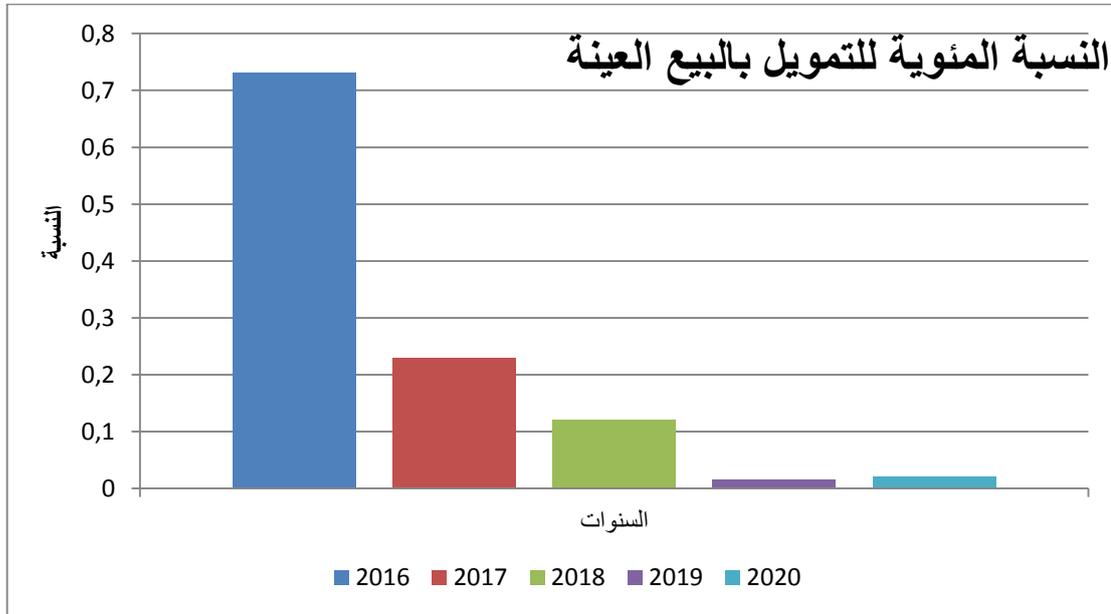
الجدول رقم (4): النسب المئوية لصيغة التمويل لبيع العينة إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020).

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
النسبة	% 0.73	% 0.23	% 0.12	% 0.016	% 0.020	% 0.22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة (2016 - 2020) "انظر الملحق".

من خلال الجدول يمكن ترجمة معطياته إلى الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (08): النسب المئوية للتمويل بالبيع العينة:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (4).

من خلال الشكل البياني يتضح أن نسب التمويل بالبيع العينة ارتفعت سنة 2017 بنسبة 0.73%، بينما عرف هذا النوع من التمويل انخفاض شديد خلال السنوات الأربعة الأخيرة حيث قدرت نسبته سنة 2017 بـ 0.23% لتتخفض هذه النسبة إلى 0.12% في السنة الموالية لتواصل الانخفاض لتصل إلى نسبة 0.02% خلال سنة 2020 والذي قدر المتوسط بـ 0.22%.

خامسا: الإجارة المنتهية بالتمليك:

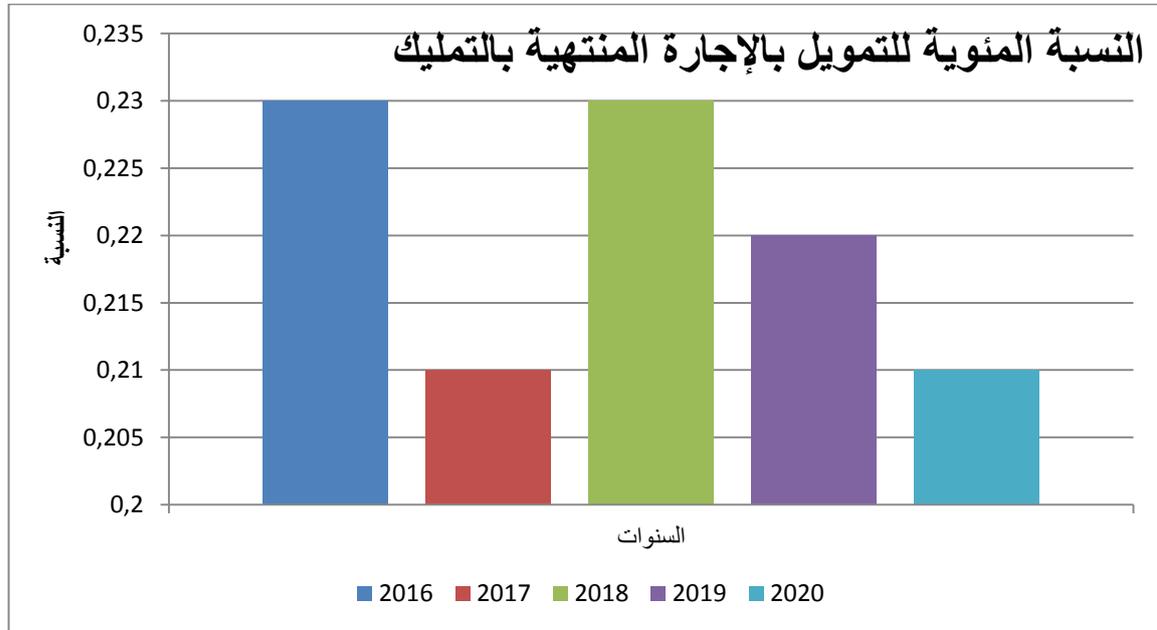
الجدول رقم (5): النسب المئوية لصيغة التمويل بالإجارة إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020).

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
النسبة	%0.23	%0.21	%0.23	%0.22	%0.21	%0.22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020) "انظر الملحق".

ويمكن ترجمة معطيات هذا الجدول إلى التشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (09): النسب المئوية للتمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (5)

من خلال الشكل البياني يتضح أن نسب التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك منخفضة عموما خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2016 وسنة 2017، أما في سنة 2018 فقد لوحظ ارتفاع في نسبة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 0.23%، أما في الفترة الممتدة ما بين سنة 2019 وسنة 2020 لوحظ انخفاض في نسبة التمويل التي قدرت بـ 0.21%، ولكن رغم هذا التذبذب في نسبة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك يظل مصرف إسلام ماليزيا يستخدم هذه الصيغة بنسب معتبرة في التمويل.

سادسا: الإجارة التامة البيع

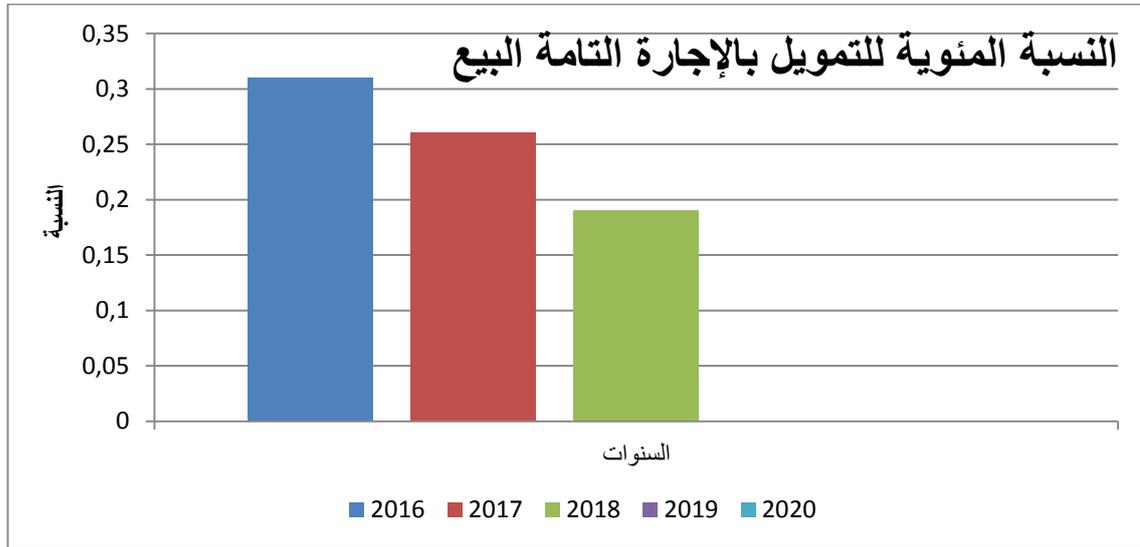
الجدول رقم (6): النسب المئوية لصيغة التمويل بالإجارة التامة البيع إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020).

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
النسبة	% 0.31	%0.26	% 0.19	-	-	%0.25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020) "انظر الملحق".

ويمكن ترجمة معطيات هذا الجدول إلى التشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (10): النسب المئوية للتمويل بالإجارة التامة للبيع.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (6).

من خلال الشكل البياني يتضح أن نسب التمويل بالإجارة التامة البيع خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2016 إلى غاية 2018 كانت في انخفاض حيث وصلت إلى أقل نسبة والتي تقدر بـ 0.19%، وقدر متوسط نسب التمويل بالإجارة التامة البيع بـ 0.25% أما في الفترة ما بين سنة 2019 وسنة 2020 لم يستعمل المصرف صيغة التمويل بالإجارة التامة البيع.

سابعاً: الاستصناع.

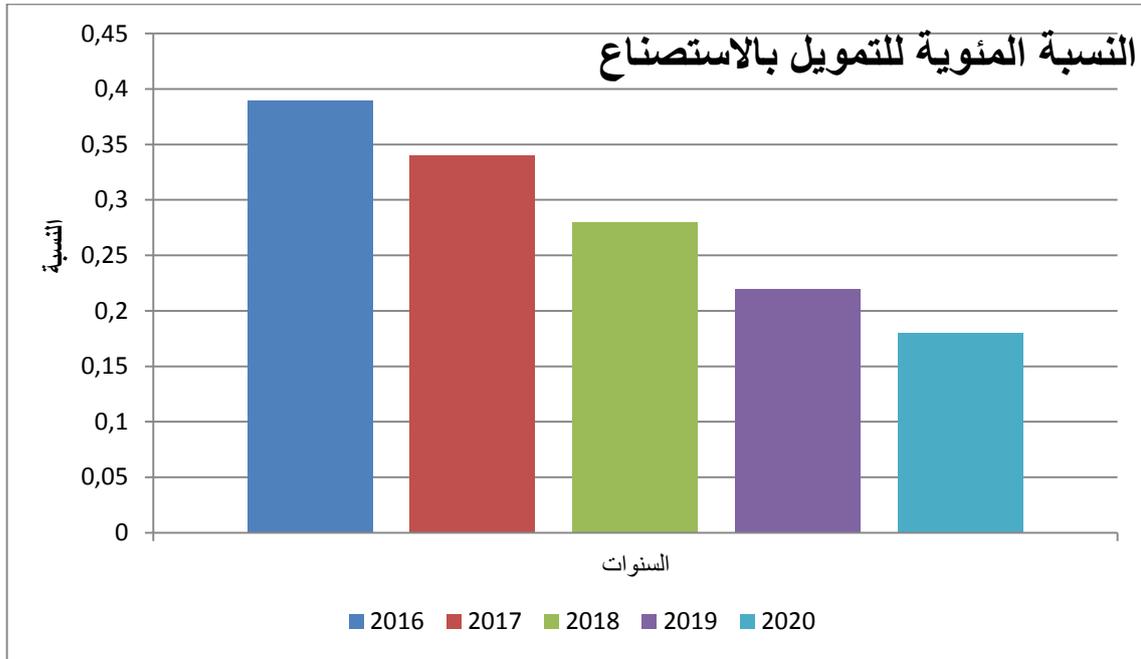
الجدول رقم (7): النسب المئوية لصيغة التمويل بالاستصناع إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020).

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
النسبة	% 0.39	% 0.34	%0.28	%0.22	%0.18	%0.28

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020) "انظر الملحق".

ويمكن ترجمة معطيات هذا الجدول إلى الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (11): النسب المئوية للتمويل بالاستصناع:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (7).

من خلال الشكل البياني يتضح أن نسب التمويل بصيغة الاستصناع منخفضة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2016 وسنة 2020 حيث بلغت النسبة 0.18% وعموما نستطيع القول أن مساهمة صيغة التمويل بالاستصناع لدى مصرف إسلام ماليزيا قليلة مقارنة مع الصيغ الأخرى خلال سنوات الدراسة وذلك بسبب أن صيغة الاستصناع لا توفر أفضل العوائد وحد أقصى من الأعمال لتوزيع أرباح كافية على المساهمين.

ثامنا: الرهن.

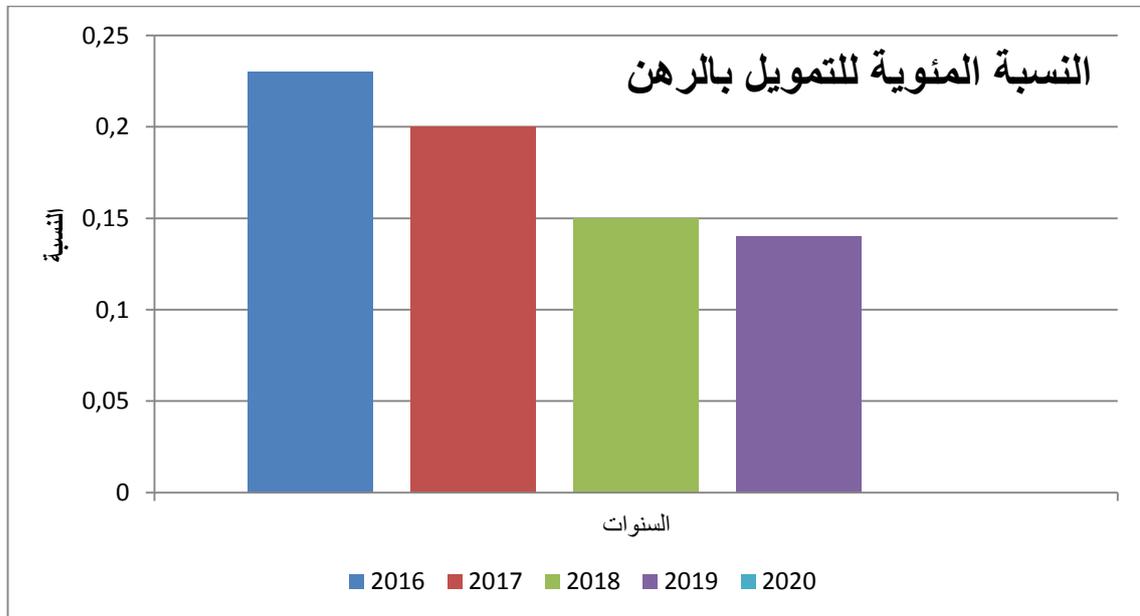
الجدول رقم (8): النسب المئوية لصيغة التمويل بالرهن إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020).

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
النسبة	% 0.23	% 0.20	%0.15	%0.14	-	%0.18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020) "انظر الملحق".

ويمكن ترجمة معطيات هذا الجدول إلى التشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (12): النسب المئوية للتمويل بالرهن:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (8).

من خلال الشكل البياني يتضح أن نسب التمويل بالرهن في انخفاض مستمر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2016 وسنة 2019 لوحظ انخفاض مستمر في نسب التمويل بالرهن، حيث وصلت إلى أدنى قيمة لها بنسبة تمويل تقدر بـ 0.14% خلال سنة 2019، وقدر متوسط نسب التمويل بالرهن بـ 0.18%، أما في سنة 2020 لم يستعمل المصرف هذه الصيغة، وهذا يدل على ضآلة استخدام هذا الأسلوب في المصرف.

**المطلب الثاني: مساهمة التورق في تمويل نشاط مصرف إسلام ماليزيا**

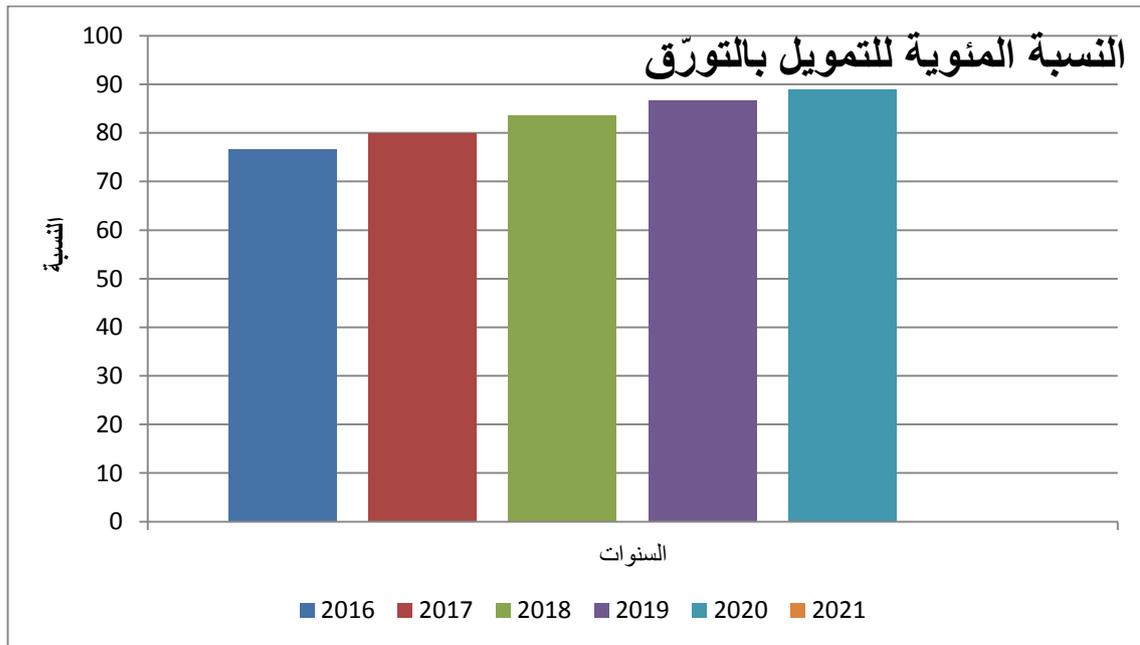
تعتبر صيغة التمويل بالتورق المصرفي من بين أحدث صيغ التمويل الإسلامي التي تبناها البنك الإسلامي المالي وهذا ابتداءً من سنة 2009 ويمكن عرض تطور هذه الصيغة بالمقارنة مع إجمالي التمويل وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (9): النسب المئوية لصيغة التمويل بالتورق إلى إجمالي التمويلات في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 – 2020).

البيانات	السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
إجمالي صيغ التمويل		39872443	42872443	46470385	50223969	55598596	/
قيمة التورق		30607236	34280067	38864121	43534900	49498806	/
نسبة التورق إلى إجمالي التمويل		%76.76	%79.96	%83.62	%86.68	%89.02	%83.21

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 – 2020) "انظر الملحق".

ويمكن ترجمة معطيات هذا الجدول إلى التشكل البياني التالي:  
الشكل البياني رقم (13): النسب المئوية لصيغة التمويل بالتورق.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (9).

من خلال الشكل البياني يتضح أن نسب التمويل بصيغة التورق مرتفعة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2016 وسنة 2020 حيث وصلت أعلى نسبة لها سنة 2020 وتقدر هذه النسبة بـ 89.02% وقدر متوسط نسب التمويل بالتورق بـ 83.21%، والسبب في هذا الارتفاع في الاستخدام هو كون هذه الصيغة هي الصيغة المفضلة بالنسبة للمصرف الإسلامي الماليزي.

### المطلب الثالث: تحليل النسب المئوية لصيغ التمويل لدى مصرف إسلام ماليزيا.

من خلال ما تم عرضه حول تطور النسب المئوية لكل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة من طرف مصرف إسلام ماليزيا يمكن توضيح متوسط النسب المئوية لصيغ التمويل المقدمة من طرف هذا البنك وتحليلها وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): متوسط النسب المئوية لصيغ التمويل المقدمة من طرف مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020).

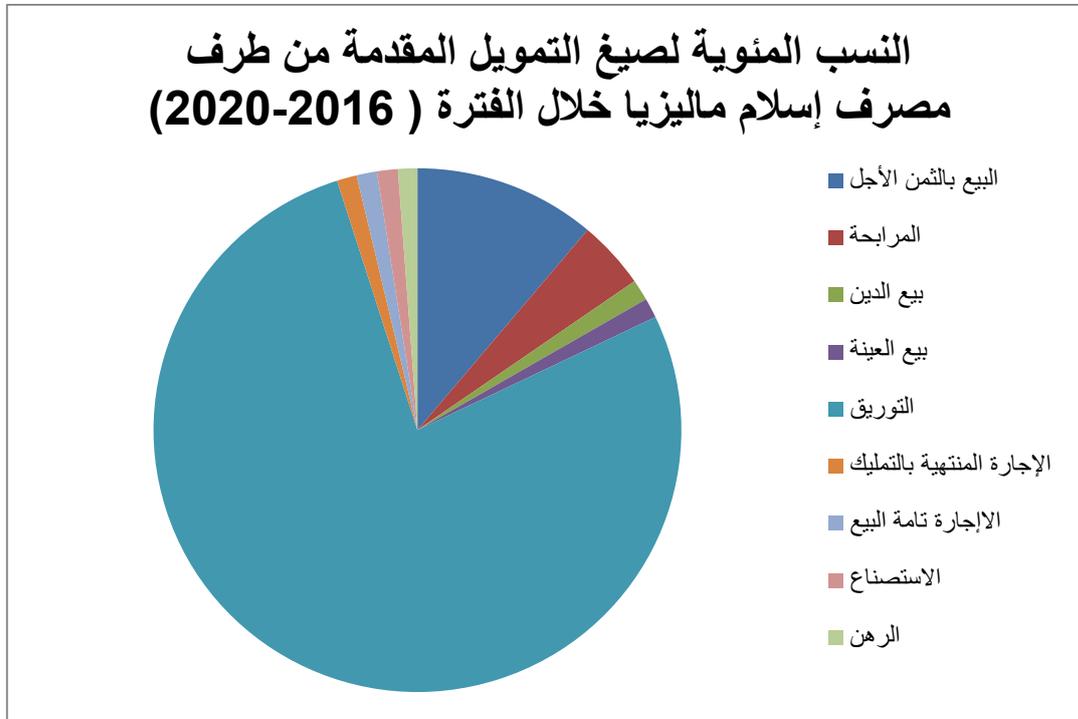
السنة	المبلغ بالتأمن الأجل	المربحة	بيع الدين	بيع العينة	التورق	الإجـارة المنتهيـة بالتمليك	الإجـارة تامة البيع	الاستصناع	الرهن
النسبة	11.16 %	4.22 %	0.30 %	0.22 %	83.2 1%	0.22 %	0.25 %	0.28 %	0.18 %

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2016 - 2020) "انظر الملحق".

ولتوضيح أكثر يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول إلى الدائرة النسبية كما يلي:

الشكل البياني رقم (14): متوسط النسب المئوية لصيغ التمويل المقدمة من طرف

مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة ( 2016 - 2020 ).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (10).

مما سبق يتضح أن مصرف إسلام ماليزيا يولي أهمية كبيرة لصيغة التورق والتي قدر متوسطها بـ 83.21%، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأكثر استخداما في التمويل صيغة البيع بالثمن الأجل حيث قدر متوسط هذه الصيغة بـ 11.16% تليها المرابحة بمتوسط يقدر بـ 4.22% ثم البيع بالدين بمتوسط قدره 0.30% ثم الإستصناع بمتوسط قدره 0.28%، والإجارة التامة البيع بمتوسط قدره 0.25%، أما البيع العينه والإجارة المنتهية بالتملك بمتوسط قدره 0.22% وآخر صيغة هي صيغة الرهن التي قدر كذلك متوسطها بـ 0.18%، وهنا نلاحظ أن مصرف إسلام ماليزيا يعتمد كثيرا على صيغة التورق.

## خاتمة الفصل:

من خلال الفصل الثالث تم تعريف مصرف إسلام ماليزيا على انه مصرف يعتمد على الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يعتبر من السباقين في تطوير منتجات وبرامج مبتكرة تلبي احتياجات العملاء ومتوافقة مع الشريعة وتم تأسيسه كأول مصرف يزاول نشاطه في مجال الصيرفة الإسلامية في دولة ماليزيا، حيث يسعى هذا المصرف من خلال قيامه بافتتاح فروع في عدد من المحافظات وكما يقوم مصرف إسلام ماليزيا بتقديم خدمات متعددة من بين هذه الخدمات نذكر: عمليات الاندماج والاستحواذ مثل: مساعدة العملاء في إدارة الاستحواذ، أما الاستثمارات المالية مثل: تقديم المشورة للعملاء في إعادة هيكلة الشركات، أما أسواق الديون الرأسمالية وأسواق رأس المال مثل: تسعير عرض الديون والاكتتاب وتجميع منتجاتها، هيكلة وترتيب معاملات السوق الأولية والثانوية المبتكرة.

وقد تم التطرق إلى صيغ التمويل لدى مصرف إسلام ماليزيا ومعرفة نسبة استخدامها في هذا المصرف، حيث نجد أن صيغة التورق بلغ متوسط استخدامها بالنسبة إلى إجمالي التمويلات الأخرى التي يطبقها المصرف خلال الفترة 2016-2020 بنسبة 83.21% وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بالصيغ الأخرى والسبب الذي أدى بصيغة التورق إلى الارتفاع في الاستخدام. كما تم التطرق أيضا إلى تحليل متوسط النسب المئوية لصيغة التمويل لدى مصرف إسلام ماليزيا واتضح من خلال التحليل أن نشاط مصرف إسلام ماليزيا يركز بشكل أساسي على تطبيق التورق.

الخاتمة

من خلال دراستنا موضوع عقد التورق وتطبيقاته في المصارف الإسلامية تم تحديد مفهوم المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات بنكية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإتاحة فرص مناسبة لهما وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، كما قمنا بالاستنتاج من خلال هذه الدراسة إن التمويل بالتورق يعتبر من أهم الموضوعات التي سيطرت على الساحة المالية الإسلامية حيث تبنته كثير من المؤسسات المالية المصرفية، هذا المنتج الجديد الذي يوفر لعملائه السيولة النقدية التي يحتاجونها بحيث يستلم العميل مبلغاً نقدياً حالاً مقابل التزامه بدفع مبلغ نقدي في الأجل من خلال إبرام عقد شراء سلعة بثمن مؤجل وبيعها لطرف ثالث غير البائع بأقل ثمن من الأول.

وعند تطبيق هذه المفاهيم النظرية على مصرف إسلام ماليزيا توصلنا إلى أن: مصرف إسلام ماليزيا يستخدم صيغة التورق بشكل كبير في تمويلاته خلال فترة الدراسة (2016-2020).

### اختبار صحة الفرضيات:

لقد قامت دراستنا على ثلاث فرضيات التي يتم اختبارها فيما يلي:

- بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على أن: عقد التورق هو إجراء تمويلي يتمثل في شراء سلعة من المصرف بثمن أجل مرتفع وبيعها بثمن حال أدنى منه بهدف الحصول على النقد

من خلال دراستنا توصلنا أن: عقد التورق هو الحصول على النقد عن طريق سلعة مخصصة من مكان مخصص بثمن أجل من البنك و توكيل البنك في بيعها لحساب العميل، و هو يثبت صحة الفرضية الأولى.

- أما بخصوص الفرضية الثانية والتي تنص على أن مصرف إسلام ماليزيا يعتمد بشكل كبير في تمويل نشاطاته على صيغة التورق.

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن مصرف إسلام ماليزيا يعتمد بشكل كبير في تمويل نشاطاته على صيغة التورق و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- وهذه الفرضية التي تنص على أن: العائد المرتفع من بعض صيغ التمويل المتوفرة لدى مصرف إسلام ماليزيا أحد أهم الأسباب التي جعلته يعتمد على سياسة التنويع في استخدام صيغ التمويل الإسلامي

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى أن: العائد المتدني من بعض صيغ التمويل المتوفرة لدى مصرف إسلام ماليزيا أحد أهم الأسباب التي جعلته لا يعتمد على سياسة التنويع في استخدام صيغ التمويل الإسلامي و هذا ما يظهر عدم صحة الفرضية الثالثة.

### نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- البنوك الإسلامية مؤسسات بنكية تركز عمليات توظيف أموالها على مجموعة من الأسس التي تختلف عن الأسس التوظيفية الخاصة بالبنوك التقليدية.

- تعتبر البنوك الإسلامية مصدر هام للأموال من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتتنوع مصادر أموالها حسب طبيعتها إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية.

- إن تقنيات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية متنوعة ويمكن تطبيقها في الآجال المختلفة الطويل، المتوسط والقصير الأجل.

- التورق يمол الأفراد و الشركاء بتوفير السيولة اللازمة لتمويل مشاريعهم الاقتصادية والاجتماعية، و قد اعتبرته المصارف الإسلامية بديلا عن القرض الربوي.

- التورق يمكن المدينين من سداد ديونهم لدى المصارف التجارية حيث تستخدم المصارف الإسلامية التورق لتحول المدين من البنوك التجارية للتعامل مع المصارف الإسلامية.

انطلاقا من دراسة حالة مصرف إسلام ماليزيا يتضح أن المصرف يعتمد على استخدام صيغة التورق في تمويلاته بنسبة كبيرة حيث قدر متوسط استخدامه بنسبة 83.21% خلال الفترة (2016-2020) مقارنة مع نسبة تمويل هذا الأخير مع باقي الصيغ الأخرى، فإن مصرف إسلام ماليزيا لا يتجه إلى اعتماد التمويل بالمشاركة و الإجارة ضمن هيكله التمويل و هذا راجع إن المصرف لا يجذب صيغ التمويل التي تتسم بالمخاطرة العالية خاصة مع اعتماده لصيغة التمويل بالتورق المصرفي و بالتالي فإن

التورق المصرفي يساهم بشكل كبير في إدارة جزء كبير من سيولة المصرف و بالتالي فإن هذه الصيغة أثبتت نجاعتها في إدارة السيولة الفائضة لدى هذا المصرف على أن اعتبار التورق من بين الآليات التمويلية التي لا تتميز بتعقيد إجراءاتها لذا تلجأ إليها معظم المصارف الإسلامية بتصريف فائض السيولة من الناحية الشرعية.

إن عملية التورق المنظم هي صورة من صور بيع العينة و بيع ربوي، و الجمهور على تحريم العينة و الحيلة الموجودة في بيع العينة التي من أجلها حرمه الشرع قد وجدت جلية في التورق المصرفي بسبب وجود التواطؤ التعاقدي بين المصرف الإسلامي و المتورق، و هو تواطؤ على النقد حالا بنقد آجل أكثر منه.

### التوصيات:

بعد تناولنا لهذا الموضوع يمكننا اقتراح جملة من التوصيات:

- ضرورة إيلاء الأهمية لدور اللجان الشرعية، ومساهمتها في توجيه عمل المصارف الإسلامية لتحقيق الأهداف الاجتماعية.
- العمل على نشر الوعي المصرفي الإسلامي بين جميع إدارات البنوك بصفة عامة.
- يجب على بنك إسلام ماليزيا مواصلة تنويع نشاطه الاستثماري من أجل التقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها.
- مواصلة اعتماد مصرف إسلام ماليزيا على عقد التورق لأنه يساهم في توفير السيولة و توسيع دائرة متعامليه دون إهمال الصيغ الأخرى.

### آفاق الدراسة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع تظهر لنا إمكانية مواصلة البحث فيه من عدة جوانب يمكنها أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة، وذلك بالتطرق للمواضيع التالية:

- مساهمة عقد التورق في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- سبل تطوير صيغة التورق في المصاريف الإسلامية.
- دور عقد التورق في تحقيق التنمية الاقتصادية.

# قائمة المصادر والمراجع

### • القرآن الكريم

### • الكتب:

1. إبراهيم عبد الحميد عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار أنفانسي، 2008م.
2. أحمد فهد الرشيد، عمليات التورق وتطبيقاتها الاقتصادية في المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط1، 2005.
3. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية وإشكالية التطبيق) دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
4. خباة عبد الله، الاقتصاد المصرفي ( النقود، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية، الأسواق المالية، الأزمة المالية)، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013م، ص12.
5. خلفاء احمد عيسى، صبغ الاستثمار الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
6. رفيق يونس المصري، بحوث في المصاريف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار المكتبي، دمشق، 2009م.
7. سامر مطهر قنطججي، صناعة التمويل في الصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دون طبعة، دار الشعاع، حلب، سوريا، 2010م.
8. سامي ابراهيم السويلم، النحو في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث العلمية والتدريب، جدة، 2007.
9. صادق راشد أشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية (مداخل وتطبيقات ) ، دون طبعة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014م
10. صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها، التطلعات المستقبلية، دون طبعة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.
11. صالح صالح، المنهج التتموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، 2006م .

## قائمة المصادر والمراجع

12. عادل عبد الفضيل عبيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007م.
13. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، بدون طبعة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000م.
14. عبد العظيم أبو زيد، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2004م.
15. عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2004م.
16. علاء الدين الزعتري، المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عنها، الطبعة الأولى، دار غار حراء، دمشق، 2006م.
17. عوف محم الكفراوي، البنوك الإسلامية، النقود والبنوك في النظام الإسلامي، دون طبعة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2001م.
18. فادي محمود الرفاعي، المصارف الإسلامية، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحليب الحقوقية، بيروت، 2004م.
19. فارس مسدور، التمويل الإسلامي: من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007م.
20. محسن احمد الحضيري ن البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، ابتراك للنشر والتوزيع، 1995م.
21. محمد بوجرال، البنوك الإسلامية، مفهوما، نشأتها، تطورها مع دراسة تطبيقية على مصرفي، إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
22. محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004م.
23. محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008م.
24. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.

## قائمة المصادر والمراجع

25. نجاح عبد العليم عبد الوهاب ابو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، الطبعة الأولى عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2014م.
26. نعيم نصير داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012م.
27. نوري عبد الرسول ألقاني، المصرفية الإسلامية (الأسس النظرية وإشكالية التطبيق)، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م.
28. الصديق محمد الأمين الضرير، الغرر في العقود وأثاره في التطبيقات العملية، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1993م.

### • الأطروحات والرسائل:

1. حسن عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، أطروحة دكتوراه التخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009م.
2. حميلة قارش، البعد المقاهدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008.
3. زهير احمد علي، صبغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2016م.
4. عقون فتيحة صبغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار (دراسة حالة بنك البركة الجزائري) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009 م.
5. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة، 2012م.
6. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة، 2012 م.

7. منير ماهر احمد، العمل المصرفي الإسلامي في مقدونيا، الإمكانات والتحديات مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة البرمود، الأردن، اربد 2017م.
8. موسى عمر مبارك أبو مجيد، مخاطر صبغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه فلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2008.
9. موسى مبارك خالد، صبغ التحويل الإسلامي كبديل للنمو التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013م.

### • البحوث:

1. حسام الدين عفانة، مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حقيقته، أنواعه، مشروعيته بحث مقدم خلال مؤتمر التأم ين التعاوني: أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه .
2. سامي إبراهيم السويلم، حقيقة التمويل الإسلامي، بحث مقدمة حلال مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية المركز العالي للمهن الإدارية والمالية، طرابلس، 29-30 جوان 2008.
3. عبد الباري مشعل، كما تجريه المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر التورق المصرفي والحيل الربوية.
4. محمد البلتاجي "نحو بناء نموذج محسيب لتقويم رسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية " ورقة بحث مقدمة من خلال الندوة الدولية، نحو ترشيد البنوك الإسلامية، ديب، 3-5 سبتمبر، 2005.
5. محمد أمين علي القطان، أثر الغرور على الوفاء في العقد والآثار المترتبة على عدم تسلم العقود، بحث في مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 26-27 ماي 2010.

6. منذر قحف وعماد بركات المصرفي في التطبيق المعاصر، بحث مقدم مؤتمر المؤسسات الإسلامية: معالم الواقع وأفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة 8-10 ماي 2010.

### • المقالات والدوريات:

1. حسان حسين حامد، التورق وموقف الشريعة الإسلامية منه، الاقتصاد الإسلامي مجلة محكمة، المجلد 23، العدد 267، أغسطس 2002.
2. خالد بن علي المشيقح، التورق المصرفي عن طريق بيع المعادن، مجلة علوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، السعودية، الجزء 18، العدد 30، جمادى الأولى 1425هـ.
3. رياض منصور الحقيقي، المقاصد الشرعية وأثارها في فقه المعاملات المالية، بحث في: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد الأول، 2004.
4. الشائع أحمد وآخرون، المزايا الاقتصادية للتورق المصرفي المنظم، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 4، ديسمبر 2020.
5. محمد علي محمد إبراهيم، مفهوم التورق وتطبيقاته دراسة في النظرية والتجربة، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين.

### • القوانين والقرارات الصادرة عن الهيئات:

1. قرار مجمع الفقه الإسلامي، برابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشر المنعقدة بمكة المكرمة حول حكم التورق في 31/10/1998.
2. القرارات والتوصيات للدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي.
3. محمد عثمان شبير، التورق الفقهي وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة عشر.

### • التقارير المالية:

1. التقارير السنوية لمصرف إسلام ماليزيا للسنوات: 2016، 2017، 2018، 2019، 2020.

## قائمة المصادر والمراجع

---

### • المواقع الالكترونية:

1. معلومات منشورة على الموقع الالكتروني التالي:

[https://ar\\_seychellesartprojects.org/686.investment-banking-in-malaysia](https://ar_seychellesartprojects.org/686.investment-banking-in-malaysia)

2. معلومات منشورة على موقع مصرف إسلام ماليزيا الرسمي:

<https://bankislam.com.my/en/Page/ShariahConcept.aspx?tabs-3&mlink=PersonalFinancing>

### • المراجع باللغة الأجنبية:

#### 1. الكتب:

Imenkarich , le système financier islamique : de la religion à la banque luruer,brusclles,2002.

#### 2. المجلات والجرائد العلمية:

Bank islam Malaysia Berhad, Application of Shariah contract in bank islam's products and service, Shariah report, Octobre 2010.

# الملاحق